مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١١٢**

الجمعة، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لينكفيتشيوس	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	شيلي	السيد إراسواريس
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

صون السلم والامن الدوليين

التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلم والامن الدوليين

التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو البارونة كاترين آشتن، الممثلة السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسية الأمنيةللاتحاد الأوروبي، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد بان كي – مون. وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أثود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، وبحكومة ليتوانيا على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بالتركيز تحديدا على الاتحاد الأوربي. ويشرفنا أن نرحب بالليدي آشتن.

إن مبدأ إقامة علاقات قوية مع المنظمات الإقليمية يقع في صلب عمل الأمم المتحدة. وبقدر كبير من الحكمة والاستبصار، حدد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دور المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين.

واليوم، ندرك أكثر من أي وقت مضى أن فعالية الأمم المتحدة ترتهن إلى حد كبير بتعاوننا مع الهيئات الإقليمية. ونحن نستفيد من خبراتها. ونسعى إلى تحقيق أقصى أثر ممكن بالتنسيق بين جهودنا. وبتجميع الموارد واتباع نهج مشترك ليسا فعالين فحسب، بل أساسيين أيضا. ومنع نشوب النزاعات، والوساطة، وإدارة الأزمات، وحفظ السلام، وتسوية النزاعات وبناء السلام عمليات معقدة. وليس بمقدور أي بلد أو منظمة مواجهة هذه التحديات بمفردهما.

ولذلك عززنا علاقاتنا مع الهيئات الإقليمية، بغية تيسير استجابة سريعة عندما تندلع الأزمات وتهيئة الظروف المواتية لاتخاذ إجراءات على الأجل الطويل. وأحرزنا تقدما هاما، بما في ذلك من خلال مكاتب الاتصال، والمبعوثين الخاصين، واتفاقات التعاون. وقد تزايدت عمليات الوساطة المشتركة، مما يمكن المجتمع الدولي من العمل على نحو موحد.

وقد أحدث تعاوننا مع الاتحاد الأفريقي أثرا في أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والصومال. والأمم المتحدة عازمة على تعميق الشراكة مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما أشيد بجهود الوساطة التي تقوم بها السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان.

وفي آسيا، تزايد تعاون الأمم المتحدة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بصورة كبيرة منذ أن وقعنا على مذكرة التفاهم في عام ٢٠٠٧. ونتطلع إلى التعاون مع معهد الرابطة الجديد للسلام والمصالحة، الذي أطلق في كانون الأول ديسمبر.

ونشارك مشاركة مكثفة في التعاون مع منظمة الدول الأمريكية في مجالات مثل الوساطة والحوار، فضلا عن مكافحة الاتجار غير المشروع. وكانت الشراكة مع جامعة الدول العربية أساسية في جهودنا لدعم العمليات السياسية الشاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والعمل على إحلال السلام في سوريا.

بطبيعة الحال، إن تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي يمتد ليشمل كل جدول أعمالنا في جميع أنحاء العالم. لقد خطا الاتحاد الأوروبي طوال تاريخه خطوات رائدة وتطلعية صوب تعزيز

التعاون في ما بين الأمم، سواء داخل حدودها أو، بشكل متزايد، خارج حدودها. إن مساهمات الاتحاد الأوروبي الكثيرة والسخية في أعمال الأمم المتحدة تجسّد هذا النوع من النهج المتعدد الأبعاد المطلوب لتعزيز السلم والتنمية المستدامين. فالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يعملان بصورة متزايدة جنبا إلى جنب على أرض الواقع في عمليات حفظ السلام والادارة المدنية للأزمات، ومن خلال الدبلوماسية الوقائية. وما فتئ الاتحاد الأوروبي أيضا شريكا قيّما للجنة بناء السلام، ونصيرا لحقوق الإنسان، وشريكا ثابتا في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، والتصدي لتغير المناخ.

لا يمكن لموضوع المناقشة الجارية اليوم أن يتم تناوله في وقت أنسب. فالأمم المتحدة وشركاؤها الإقليميون يواجهون امتحانا يتصف بالأهمية. السحب الداكنة الناجمة عن الفظائع الجماعية والتطهير الطائفي تلوح في الأفق فوق جمهورية أفريقيا الوسطى. عمليات اعدام الناس خارج نطاق القانون، وتقطيع الاوصال، وسائر أعمال العنف المروعة تنشر الفوضى والخوف. إن جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى هم ضحايا، مسلمون ومسيحيون على حد سواء. وفي الآونة الأخيرة، شُنّت هجمات واسعة النطاق على المسلمين في بلدات مثل بوالي، وبوبالي، وبوسمبيلي، حيث لم تتمكن قوات حفظ السلام من الانتشار. إنني قلق جدا إزاء دورة الثأر والانتقام. هناك مسلمون في مجتمعات محلية بأكملها يفرون للنجاة بحياتهم. البعض سمّى ذلك هجرة ذات حجم تاريخي. أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، كان في جمهورية أفريقيا الوسطى هذا الأسبوع، ووصف الكارثة الانسانية الواقعة هناك بأنها ذات أبعاد لا توصف.

لقد أفادت جمعية الصليب الأحمر المحلية عن العثور على مقبرة جماعية في بانغي. يجري عمدا تدمير السجلات العامة التي تؤكد الهويات وملكية الأرض. المواطنون والمسؤولون يؤججون النيران من خلال الخطابات التي تحرض على الكراهية. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لمنع المزيد من الأعمال العدائية والعنف الانتقامي، لا سيما استهداف المجتمعات المسلمة المحلية على نطاق واسع ومنسق. ويجب علينا أن ندرك الشيء الآخر الذي هو عرضة للخطر. إن نسيج المجتمع بحد ذاته، الذي حيك على مر الأجيال، يجري تمزيقه. المجتمعات المحلية التي ليس لديها تاريخ من الصراع العنيف تسلك مسارا، إذا تركت لحالها، يمكنه أن يفضي إلى عقود من الصراعات المنهكة. السلام، والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية – أي كل شيء نحن في الأمم المتحدة ندعمه ونسعى إلى تعزيزه يتعرض للاعتداء. يجب علينا أن نفي بالوعود التي قُطعت حول هذه الطاولة، بأن نعمل بسرعة وقوة لمواجهة إراقة الدماء. لا يسعنا أن ندّعي الاهتمام بالجرائم الوحشية الجماعية ونتراجع، من ثم، عن القيام بمنعها فعليا. إن التزامنا بحماية المدنيين لن يكون مجديا إلاّ إذا رافقه استعمال القوة السياسية والعسكرية والمالية للدفاع عنهم.

إن مسؤوليتنا واضحة: يجب أن نقف مع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وأنا أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي على الجهود المكثفة التي يبذلانها من أجل التصدي للأزمة، وعلى إنشاء بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشيد بشجاعة أفراد القوات التابعة لبعثة الدعم الدولية وبعزمهم، فهم يبذلون قصارى جهدهم لوقف أعمال العنف وحماية المدنيين. وأناشد المجتمع الدولي أن يستعجل في تقديم الدعم الذي تحتاجه هذه البعثة بمنتهى الوضوح، بغية العمل على إنقاذ الارواح الآن. وفي هذا الصدد، أشكر حكومة فرنسا على نشر قواتها، وأتطلع إلى المساهمات العسكرية المقبلة من الاتحاد الأوروبي، التي يتعين تنسقها مع العملية التي تقوم بها بعثة الدعم الدولية هذه. وإنني التزم القيام بكل ما في وسعي لمنع وقوع المزيد من الأعمال الوحشية، والحد من مخاطر التقسيم الفعلي للبلد.

ويجب علينا الآن أن نعمل معا، ويجب أن نعمل بشكل حاسم، ويجب أن نعمل الآن لمنع حدوث ما هو أسوأ.

وبصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، أشعر بواجب تقديم أفضل مشورة ممكنة للمجلس إزاء كيفية التصدي للتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وأعتزم العودة إلى المجلس يوم الثلاثاء مع توصيات لاحتواء تلك الأزمة وإنهائها. وأتطلع إلى أن أناقش معكم ما هو مطلوب للحد بسرعة من أعمال العنف، وإنقاذ الأرواح، وحماية حقوق الإنسان، ودعم إيصال المساعدة الإنسانية، وتعزيز قيادة القوات وسيطرتها على الأرض. وسوف تكون فرصة حاسمة لنا كي نعزز جهودنا الجماعية – فرصة لإظهار أن التعاون بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي وآخرين يمكن أن يساعد شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت الحاجة.

ومع زيادة جهودنا لحماية الناس، يجب أن نسعى أيضا لتحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. إن لجنة التحقيق الدولية المكلفة من مجلس الأمن سوف تبدأ عملها في هذا الشهر. وأرحب بقرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق أولي في أعمال العنف. الاستجابة الدولية تزداد قوة، ولكنها لم تصل بعد إلى ما هو مطلوب.

من المهم القيام بكل ما في وسعنا لدعم الجهود الشجاعة التي تبذلها الرئيسة كاترين سامبا – بانزا من أجل استقرار الوضع، وتعزيز الحوار، وإيجاد الحلول السياسية. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي مع السلطات الوطنية، والزعماء الدينيين، وجميع أصحاب المصلحة بغية تعزيز جهود المصالحة في عملية شاملة وشفافة.

فلنتعهد هنا والآن بكفالة أن يتوفر لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى شريان الحياة الذي يمدهم بالدعم والحماية اللذين يحتاجون إليهما. ولنلتزم بأقوى ما هو ممكن من التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي. ولنبيّن ما يمكن تحقيقه لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى من التضامن والعمل المتضافر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، السيد الأمين العام، على بيانكم.

أعطي الكلمة الآن للبارونة كاترين أشتون.

البارونة أشتون (تكلمت بالإنكليزية): شكرا جزيلا، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن اليوم. واسمحوا لي أن أهنئ جمهورية ليتوانيا بمناسبة توليها رئاسة المجلس، وبمناسبة عضويتها في المجلس – وهي المرة الأولى التي تخدم في هذه الهيئة. وأود أيضا أن أهنئ الأردن وتشاد وشيلي ونيجيريا على انتخابها لعضوية مجلس الأمن.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي – مون، الصديق الكريم والشريك الكريم. إن الاتحاد الأوروبي يؤيد دائما قيادته وجهوده الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية، واستخدامه لمساعيه الحميدة بغية القيام بالوساطة، والانخراط في العمل، وتحقيق التقدم في حالات الصراع والأزمات التي تشكل مصدر قلق لنا جميعا.

وبذلك، أريد أن أكرر الالتزام القوي من جانب الاتحاد الأوروبي بدعم تعددية الأطراف الفعالة والعمل من أجلها، بوجود الأمم المتحدة في صميمها، بحثا عن حلول دائمة للتحديات الهامة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. إن مساهمتنا تتألف من ثلاثة عناصر: مشاركتنا المباشرة في المفاوضات الدولية بالنيابة عن المجتمع الدولي؛ وقدرتنا على تنفيذ نهج شامل واستخدام مجموعة واسعة من الأدوات لحل الأزمات؛ وعملنا الوثيق مع شركائنا الدوليين والإقليميين، حيث لن تحرَز النتائج إلاّ من خلال الجهود الجماعية.

وبصفتي الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، فإنني المسؤولة الأولى عن المسألة

النووية الإيرانية. واستنادا إلى الولاية التي تلقيتها من مجلس الأمن وبالتعاون مع حكومات E3+3، نبذل جهودا دبلوماسية مكثفة للتوصل إلى حل تفاوضي يلبي شواغل المجتمع الدولي حول البرنامج النووي الإيراني.

إن قوتنا ومصداقيتنا تُستمدان من E 3+3 ومجموعة 1+5، ولكن أيضا من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

وإنني ممتنَّة على الدعم الدائم من مجلس الأمن، كما أقدِّر التقدُّم الذي تمَّ إحرازه بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحن الآن ننفِّذ خطة العمل المشترَكة التي اتُّفِق عليها في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وهي الخطوة الأولى لبناء الثقة في معالجة الشواغل الأكثر إلحاحا بشأن البرنامج النووي الإيراني. لكنَّها ليست سوى الخطوة الأولى، وسنبدأ المناقشات في فيينا في الأسبوع المقبل بهدف التوصُّل إلى تسوية شاملة ونهائية.

وإنني أعتزّ بعملنا في السنة الماضية، الهادف إلى تيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا. فقد أُحرِز تقدم تاريخي في تطبيع العلاقات بين الجانبين. وأُتيحت للمجلس فرصة الاستماع إلى رئيس الوزراء داتشيتش ورئيس الوزراء ثاتشي حين خاطباه يوم الإثنين هذا الأسبوع (S/PV.7108)، وهو يعرف من بيانيهما مدى أهمية ذلك العمل وإيجابيته لشعبيهما، ولاستقرار منطقة غرب البلقان ومستقبلها الأوروبي.

ومنذ بداية الحوار، يسَّرتُ ٢٢ اجتماعا بين رئيسَي الوزراء، وقد استغرقت تلك الاجتماعات ما مجموعه ٢٢٦ ساعة. وعُقِد الاجتماع الأخير قبل مجرّد يومين. وشكَّل ذلك عملية ذات نتائج ملموسة غيَّرت الحياة اليومية للناس ميدانيا.

إنَّ الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات، الذي تمّ التوصل إليه في نيسان/أبريل الماضي، كان نقطة تحوُّل في علاقاتهما. وقد شمل تنفيذه إجراء الانتخابات المحلية بشكل ناجح على امتداد كوسوفو، بما في ذلك الانتخابات في شمال كوسوفو، وإدماج جميع الهيكليات الأمنية والقضائية في الإطار القانوني في كوسوفو للمرة الأولى. وبفضل هذا التقدم، استطاع الاتحاد الأوروبي الاستجابة بفتح مفاوضات الانضمام مع صربيا وإطلاق مفاوضات من أجل اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو. وفي المستقبل، سيصبح الحوار على نحو متزايد جزءا من عملية إدماج كلا الطرفين في الاتحاد الأوروبي.

لكنّ الرسالة الموجهة اليوم إلى بريشتينا وبلغراد هي أنه من الأساسي مواصلة الحوار وأن تُحافظا على الالتزام نفسه. ويبقى التزام الاتحاد الأوروبي والتزامي الذاتي قويَّين كما كانا سابقا. وعلاوة على المكاسب الواضحة لكل جانب، نأمل أن أن يكون الحوار، كما ينبغي، مصدر إلهام لتغييرات إيجابية وزخم جديد في أجزاءٍ أخرى من غرب البلقان، وسيكون كذلك. وإنني اليوم أفكِّر بشكل خاص في أحداث في البوسنة والهرسك.

وأبرز سمات قوة الاتحاد الأوروبي هي قدرته على استخدام مجموعة واسعة من الأدوات والسياسات التي نمتلك التصرُّف بها – جماعيا مع دُولِنا الأعضاء. ونحن نجتهد لكي نضع موضع التطبيق، بالتعاون الوثيق مع شركائنا الدوليين والإقليميين والمحليين، عملنا بشأن جميع مراحل التزاع، من الوقاية والإنذار المبكِّر إلى إدارة التزاع والمرحلة الانتقالية بعد انتهائه والتنمية المستدامة. وقد تجسَّد هذا النهج الشامل على الوجه الأمثل في مواجهة الأزمات في أفريقيا، حيث كان تعاوننا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أساسيا في تحقيق النتائج.

وفي الصومال، نعمل مع شركائنا ونستفيد من مجموعة واسعة من الوسائل والموارد في دعم الاستقرار والأمن

والتنمية. وبمساعدة بعثة أطلنطا التابعة للاتحاد الأوروبي، انحسرت القرصنة بنحو ٩٥ في المائة في ثلاث سنوات تقريبا. ونحن اليوم نُسهم في بناء القدرة البحرية وندرِّب قوات الأمن الصومالية. وإننا مشاركون بكثافة دبلوماسيا وسياسيا، ونحن، بصفتنا أكبر مانحين للصومال، شريك رئيسي من أجل المساعدة الإنمائية. و‹الاتفاق الجديد› الذي أعدَّه الاتحاد الأوروبي والصومال والشركاء في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، يشكل أساس مشاركتنا مع البلد بغية مواكبة مرحلته الانتقالية. ونبقى داعمين ثابتين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وإنني أحثّ الجميع أيضا على مواصلة الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية الصومالية فيما هي تُصعِّد عملياتها ضد حركة الشباب.

والشيء المؤكَّد هو أنه – فيما نسعى إلى تمكين الصومال سياسيا، يتعيَّن علينا أن نفعل ذلك بتمكين مؤسساته وشعبه في جميع أنحائه. وهذا يعني أنه لا بدّ لنا من الربط بين العمليات السياسية، والمنظومات الأمنية والقضائية، والنمو الاقتصادي وتقديم الخدمات، بحيث نمكِّن الحكومة الصومالية ونجعلها قادرة على أداء وظائفها السيادية.

وأود أن أشكر الأمين العام على التزامه حيال منطقة الساحل، وأرحب باستراتيجية الأمم المتحدة لتلك المنطقة. وبعثة الأمين العام إلى مالي، التي شارك فيها أيضا زميلي مفوَّض الاتحاد الأوروبي المعني بالتنمية، أندريس بيبالغس، كانت إشارة هامة. وكذلك كانت طبعا زيارة المجلس في وقت سابق من هذا الشهر.

لقد أثبتنا منذ بداية الأزمة عزمنا على مساعدة مالي وبلدان منطقة الساحل والصحراء على نطاق أوسع. وقدَّمنا ما مقداره ٥٥٠ مليون يورو من المساعدات الإنسانية لمالي في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وتعهَّدنا بتقديم معونة إنمائية لهذا البلد قدرها ١,٢٨ مليار يورو، بُدئ الالتزام بها فعلا.

وبعثتانا لإدارة الأزمة في النيجر ومالي حققتا نتائج مشجِّعة، لكنّ بناء القدرات يتطلب الوقت والمثابرة. وهناك قيد الإعداد بعثة مدنية مكمِّلة ستسهم في تقديم الدعم لقوى الأمن الداخلي في مالي، فيما هي تكافح الإرهاب والاتجار غير المشروع، أثناء المساهمة في إصلاح قطاع الأمن بأكمله.

وكما قال الأمين العام، يبقى لدينا قلق عميق بشأن الخسائر الفادحة من المدنيين، والتشريد الجماعي للسكان، وانتهاكات حقوق الإنسان واستفحال الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتعيَّن على المجتمع الدولي أن يتصرف لتمكين إيجاد حل دائم. وقد استجابت البلدان الأفريقية وفرنسا سريعاً عبْر نشر قوات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سنغاري. وسنضطلع بدورنا في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى بإرسال بعثة إدارة الأزمة للمساهمة في الاستقرار ميدانيا وحماية المدنيين في منطقة بانغي. ويجب أن يكون هدفنا ضمان إمكانية وصول المعونة الإنسانية إلى من هم في أمسِّ الحاجة إليها.

ولإعادة إرساء سيادة القانون، سيُضَم مكوِّن من الدرك إلى القوة الأوروبية، ممّا ييسِّر التعاون في الميدان. وبموازاة ذلك، نقوم بإعداد برامج تهدف إلى إعادة توطيد سريع للنظام القضائي، مع الاحترام الكامل للمُلكية المحلية. وهذا عنصر أساسي سيساعدنا في الحفاظ على اطراد تقدُّم محلي بشأن إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات وتمكين المصالحة.

وإنني أعتقد أنَّ المَهمَّة هائلة. ونحن سنعمل بالتعاون الوثيق مع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الفرنسية، ونوفِّر عملية انتقالية نحو تسليم مقترح للاتحاد الأفريقي، الذي أقمنا معه تعاونا متواصلا جيدا. وإذا قرر المجلس أنَّ عملية كاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة هي الأنسب للاضطلاع بتلك المهمة، فسنكون سعداء للعمل معه بغية ضمان عملية دعم دولي منسَّقة بشكل

جيد. وأصعب التحديات للسلام والأمن الدوليين تقتضي أن نوحِّد قوانا على نحو متزايد. لذا، نعمل بالتعاون الوثيق جدا مع الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين.

إنَّ النزاع الكارثي في سوريا يتواصل. ونحن عازمون على دعم الجهود في محاولة لإيجاد سبيل للخروج من تلك الحالة المروِّعة. ومفاوضات جنيف – وأوجِّه التحية إلى السيد الأخضر الإبراهيمي – خطوة أولى أساسية إذا أردنا أن نرى الثقة تُبنى حول النتائج الملموسة والطمأنينة للسكان. وسيكون ذلك مثيرا للتحدي. وكما ذكَّرت فاليري أموس المجلس أمس الأول (S/PV.7109)، إننا نوشك أن نصل إلى الحدود القصوى لما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله، مع وجود ٩,٣ ملايين شخص سوري، نصفهم أطفال، بحاجة إلى المساعدة. والبلدان المجاورة تؤوي ما يقارب ثلاثة ملايين لاجئ. ونحن سنواصل دعمها، لكنّ المخاطر على لبنان والأردن، فضلا عن التهديدات للسلامة الإقليمية للعراق، حقيقية ومتزايدة.

وفي المؤتمر الأخير الذي استضافته الكويت، تعهَّدنا بمبلغ إضافي قدره ٥٥٠ مليون يورو لجهود الإغاثة، ممّا يرفع مساهمتنا الإجمالية إلى ٢,٦ مليار يورو. لكنّ نداء الأمم المتحدة غير المسبوق لجمع أموال قدرها ٦,٥ مليارات يورو – لم يصل منها حتى الآن سوى ثُلُث – يُظهِر بوضوح مدى إلحاح تسوية النزاع بغية المضيّ قدُما. ونحن سنثابر على جهودنا الإنسانية ونواصل الضغط على جميع الأطراف، لكي تسمح بتقديم المعونة الإنسانية والرعاية الطبية في جميع أنحاء البلد وبإجلاء المدنيين.

ويساورنا قلق عميق إزاء وجود تأخيرات في عملية نقل الأسلحة الكيميائية إلى خارج سوريا، وإننا نؤيد تأييدا قويا جهود الأمين العام. فنحن ودُولنا الأعضاء قدَّمنا تبرعات هامَّة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مع مَرْكَبات مدرَّعة وتبرُّعات للصندوق الاستئماني الخاص.

لقد ثبت أنّ السلام المستدام غالبا ما يكون بعيد المنال في الشرق الأوسط. ونريد أن نُشيد بالقيادة التي أظهرها الرئيس عبّاس ورئيس الوزراء نتنياهو، وإننا ندعم دعما كاملا الجهود الدؤوبة لوزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري.

نحن على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم والمساهمة بقدر كبير لترتيبات ما بعد انتهاء الصراع لضمان الاستدامة وتنفيذ اتفاق السلام.

قرر الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر تقديم رزمة غير مسبوقة من الدعم الأوروبي للفلسطينيين والإسرائيليين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وذلك في إطار اتفاق الوضع النهائي. ويشمل ذلك الشراكة المميزة الخاصة مع الاتحاد الأوروبي التي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية وتعزيز أواصر التقارب الثقافي والعلمي، وتيسير التجارة والاستثمار وإقامة علاقات تجارية متينة، كل ذلك في حال ما إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام نهائي. إنه عرض أوروبي حقيقي وملموس، ونحن نتطلع إلى تعزيز العلاقة بيننا وبين الطرفين للمساعدة في تطوير تكافل إيجابي، وعلاقة سلمية جديدة تعود بالمنفعة المتبادلة.

إن دور الأطراف الفاعلة الإقليمية الأخرى جوهري في تلك العملية. في هذا الصدد، أريد أن أؤكد من جديد الأهمية الاستراتيجية لمبادرة السلام العربية في ضمان إحلال السلام الواسع النطاق. ومع ذلك، من الضروري لكي تنجح للمفاوضات زيادة الثقة المتبادلة بين الأطراف. يجب تحاشي أعمال العنف بأي ثمن. إن العنف في الأراضي المحتلة، واستمرار إطلاق الصواريخ إلى داخل إسرائيل، وتدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة، والتحريض والإجراءات التي تقوض الوضع الراهن في الأماكن المقدسة كلها تباعد من التوصل إلى اتفاق. وفي هذا السياق، علي، بالطبع، أن أشجب استمرار التوسع في المستوطنات الإسرائيلية. إنها غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة كأداء أمام السلام.

يوجد العديد من القضايا الأخرى التي تهم الاتحاد الأوروبي والتي ربما ليست في صدارة جدول أعمال المجلس ولكنها في صدارة جدول أعمالي وسأكون مقصرة أن لم أذكر بضعا منها هنا. ونشعر حاليا بقلق كبير إزاء الحالة في المناطق الواقعة في جوارنا، خصوصا الحالة في منطقتنا، وبخاصة في أوكرانيا ومصر. إننا نشعر بمسؤولية خاصة تجاه مساعدة تلك البلدان على إيجاد وسيلة للخروج من الصعوبات التي تمر بها حاليا.

زرت أوكرانيا ثلاث مرات في الشهرين الماضيين، وشاهدت الناس الذين يقفون في شوارع كييف طيلة الـ ٨٥ يوما الماضية دعما لتحديث البلد وتقدمه. وأثني على الطابع السلمي للمظاهرات، وأشجب بشدة مظاهر العنف التي حدثت وما زالت تحدث في البلد. أما الذين يرتكبون أعمال العنف فلا بد من مثولهم أمام العدالة. وعلى الذين يتحملون المسؤولية عن حماية الشعب الأوكراني في الحق في حرية التعبير أن يكفلوا حماية تلك الحقوق امتثالا للالتزامات الدولية المترتبة على أوكرانيا. ونأمل في إيجاد طريق للتوصل إلى حل من خلال التفاوض للخروج قريبا من الأزمة السياسية. فالعناصر اللازمة لتحقيق ذلك موجودة. نحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف داخل أوكرانيا والعمل مع المنظمات الدولية ذات الصلة لتيسير التوصل إلى حل. ومع ذلك، يجب أن تكون عملية بقيادة أوكرانية وذات ملكية أوكرانية.

إن بناء الديمقراطية في مصر تتطلب العمل الجاد والالتزام والحل التوفيقي. والهدف هو تحقيق ديمقراطية وإنشاء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة تحمي جميع المواطنين المصريين وحقوقهم الأساسية. لقد مرت ثلاث سنوات منذ أن نهض الرجال والنساء المصريون من جميع مناحي الحياة منادين بالحرية، والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية وتحسين الظروف الاقتصادية. طيلة تلك الفترة، وقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب الشعب المصري.

تابعنا بقلق شديد الأحداث العنيفة والخسائر في الأرواح التي وقعت قبل الاستفتاء على الدستور وخلاله وفي الذكرى الثالثة للثورة المصرية. لقد شَجَبْتُ بأعلى درجة ممكنة من الوضوح جميع أعمال العنف، فضلا عن الهجمات الإرهابية. وشَجَبْتُ أيضا الاستخدام المفرط للقوة وأيدت الدعوة إلى التحقيق في هذه الأعمال. إننا نشعر بالقلق إزاء احتجاز المعارضين السياسيين والصحفيين. يجب ضمان حرية التعبير والاحتجاج والتظاهر السلمي.

نعتقد بأن التصديق على الدستور الجديد خلال الاستفتاء خطوة إيجابية في تنفيذ خارطة الطريق، ولا سيما الفصل المتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع وحقوق المرأة. وينبغي تطبيق الدستور بطريقة تضمن السيطرة المدنية الكاملة على أجهزة الحكومة. ولكن العيوب شابت هذه العملية بسبب الافتقار إلى عملية صياغة تمثيلية حقاً وعدم توفر المجال السياسي للرأي المخالف.

نحن نرحب بالإعلان عن الانتخابات التي ينبغي أن تؤدي إلى رئيس منتخب ديمقراطيا وإلى تمثيل عادل لمختلف الآراء السياسية في البرلمان المقبل. وتلقينا دعوة لمراقبة الانتخابات المقبلة، وسيكون بمقدور بعثة لمراقبة الانتخابات تابعة الاتحاد الأوروبي تقييم ما إذا كانت الظروف مواتية لإجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية.

كذلك يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الاقتصادية في مصر. إن تحقيق العدالة الاقتصادية وكفالة حياة أفضل لجميع المصريين شرط مسبق لاستقرار وازدهار البلد. سوف نواصل تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع الأشد فقراً والأكثر ضعفا، وسوف نساعد المجتمع المدني النابض بالحياة في مصر. ونحن مستعدون للعمل مع شعب مصر في المستقبل.

ربما ستكون هذه آخر مرة لي أخاطب فيها المجلس بوصفي الممثلة السامية. أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على

شرف تمكيني من القيام بذلك. من دواعي فخري أن يكون الاتحاد شريكا موثوقا للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر البارونة كاثرين أشتون على إحاطتها الإعلامية القيمة والمشوقة للغاية.

معروض على المجلس نص البيان الذي أدلى به الرئيس بالنيابة عن المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على مساهماتهم القيمة في البيان.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يُقرون البيان الذي سيصدر كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2014/4.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلى الآن ببيان بصفتي وزير خارجية ليتوانيا.

يسعدني أن أرحب بالبارونة كاثرين أشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. لقد حظينا بتعاون رائع معها خلال ترؤس ليتوانيا مؤخرا للاتحاد الأوروبي. أشكر البارونة أشتون على إحاطتها الإعلامية لها اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام شكرا جزيلا على دعمه ومساهمته في استمرار توسيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشكل عام لمنع وقوع الأزمات وتدبر حلها. إذ أن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أصبح اليوم هاما أكثر من أي وقت مضى، وهذه المناقشة الهامة اليوم شهادة واضحة على ذلك.

تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي اليوم في بيئة عالمية متغيرة باستمرار لا يمكن في ظلها التصدي للتحديات العديدة إلا بصورة جماعية. فانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والإرهاب والتطرف المنطوي على العنف، والانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والتهديدات لأمن شبكة الإنترنت، والمنازعات المتعلقة بالطاقة والموارد الطبيعية وتغير المناخ ما هي إلا بضعة أمثلة على التهديدات والمخاطر العالمية. ومع ذلك فكثيرا ما تتبدى مظاهرها في أبعاد إقليمية ومحلية محددة.

لهذا السبب، فإن الإلمام بالمنظورات المحلية ومساهمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جوهرية للمجتمع الدولي لكي يتمكن من التصدي بفعالية لتلك التحديات. ومن هنا، فإن التفاعل والتآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومن بينها في المقام الأول الاتحاد الأفريقي، من العناصر الحاسمة في حل الصراعات. كذلك فإن المنظمات الإقليمية عناصر وقاية رئيسية، إذ بوسعها المساعدة بشكل خاص في تحديد الأزمات المحتملة في وقت مبكر، والقيام بالوساطة. في السنوات الأخيرة، ازداد التعاون إلى حد كبير بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من حيث التركيز والنطاق. لذلك سوف اقصر حديثي على بضعة من الأمثلة والقضايا التي تحدد التعاون المجدي المتبادل.

أولا، يظل العمل الإنساني أحد المجالات الرئيسية للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدة الإنسانية في العالم. يساعد الاتحاد باستجابته السريعة للأزمات الإنسانية وبتعاون وثيق مع الأمم المتحدة، في إنقاذ الأرواح البشرية في العديد من مناطق الكوارث الطبيعية والصراعات.

على سبيل المثال، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تعاني من أفظع الجرائم التي يمكن أن تُبتلى بها أمة في الصراع. واستجابة لذلك، قطع الاتحاد الأوروبي عهدا على نفسه بالإبقاء على تقديم خدمة جوية إنسانية منتظمة تتمثل في نقل عمال الإغاثة والإمدادات الطارئة إلى تلك الدولة التي مزقتها

الحرب. وبالتالي فإنه يكمل في الميدان الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الجهات الفاعلة.

أما منطقة الساحل فمجال آخر تعمل فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على نحو وثيق بوصفهما شريكين في العمل. في وقت سابق من شهر شباط/فبراير من هذا العام، أعلنت المفوضية الأوروبية عن اعتزامها تقديم مبلغ ١٤٢ مليون يورو لصناديق المساعدة الإنسانية في منطقة الساحل في عام ٢٠١٤.

وبالمثل، ما برح الاتحاد الأوروبي يدعم الأنشطة المنقذة للحياة في جنوب السودان، بتقديم المعونة للمشردين داخليا واللاجئين.

ومنذ نهاية عام ٢٠١١، وفي استجابة مباشرة للأزمة السورية، قدم مبلغ يزيد على بليوني يورو في شكل معونة الى سوريا والبلدان المجاورة من ميزانية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد. وندعو الى التنفيذ الكامل والفوري للبيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15). وتخضع الأزمة للاختبار قدرات الاستجابة لكامل نظام المعونة الدولية ومنظمات تقديم المعونة والجهات المانحة على السواء. وينبغي ان تعمل الدروس المستفادة باعتبارها أساسا لجهودنا المشتركة الرامية الى زيادة تحسين النظام الإنساني الدولي.

وما فتئ بلدي يشارك باستمرار في الجهود الإنسانية، على الصعيد الثنائي ومن خلال التمويل المشترك للاتحاد الأوروبي. وساهمت ليتوانيا مرارا وتكرارا في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية في سوريا، بما في ذلك بتقدم المعونة للاجئين الفلسطينيين في سوريا، وقبل فترة قصيرة، للأزمة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

والمجال الثاني حيث لا يزال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يحدث تأثيرا على أرض الواقع هو إدارة الأزمات وبناء السلام المبكر. وفي الوقت الحالي، يستعد الاتحاد الأوروبي لنشر عملية في جمهورية أفريقيا الوسطى دعما لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوات الفرنسية. وليتوانيا على وشك المشاركة في جهود المجتمع الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى بتقديم مساهمة أولية من الأصول الجوية الى عملية سانغاري.

كما يساهم بلدي في عمليات الاتحاد الأفريقي قبالة ساحل الصومال وفي مالي. وتنفذ هذه العمليات بالتنسيق الوثيق والتكامل مع جهود الأمم المتحدة في الميدان. وما يدعو الى التشجيع على نحو خاص انه، بفضل تلك الجهود المشتركة، انخفضت أعمال القرصنة قبالة الساحل الشرقي لأفريقيا الى أدنى مستوى خلال سبعة أعوام. وفي مالي، تساهم ليتوانيا في بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب. ويشكل ضباطنا جزءا من الفريق الذي يقدم التدريب والمشورة لقوات الدفاع والأمن في مالي. كما ستساعد تلك البعثة في بناء المؤسسات الوطنية، التي ستصبح ضرورية لكي تتمكن مالي من الدفاع عن نفسها، إذ لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار الدولي بالمخدرات يمثل تهديدات جدية للبلد وهو في طريقه نحو التعافي.

وتواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كلاهما العمل لتحقيق مستقبل أفضل للشعب الأفغاني. وعلى المجتمع الدولي ان يتقيد بالتزاماته في أفغانستان بتركيز خاص على دعم التعاون الاقليمي بين أفغانستان وجيرانها، وبناء قدرات السلطات المركزية والمحلية، وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والفتيات. وعلى أفغانستان، بدورها، ان تواصل السير في طريق تحقيق الاصلاح الشامل والديمقراطية من أجل مستقبل الشعب الأفغاني.

والجانب الثالث الذي أود التركيز عليه هو الوساطة. وفي ذلك الصدد، لا بد ان أهنئ الممثلة السامية شخصيا على جهودها الدؤوبة ومهارتها وفهما العميق للحالة في

منطقة البلقان، الذي أدى الى إحراز تقدم في العلاقات بين صربيا وكوسوفو، وهو يمثل، بدوره، نجاحا حقيقيا للمنطقة بأسرها. وبفضل إحراز ذلك التقدم، فان صربيا وكوسوفو الآن في طريقهما نحو التكامل الأوروبي، إذ تستمر مفاوضات الانضمام الى الاتحاد مع صربيا والمفاوضات بشأن اتفاق الاستقرار والانتساب مع كوسوفو.

وأحد الأمثلة الجيدة الأخرى للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال الوساطة هو مناقشات جنيف الدولية لمواجهة آثار حرب عام ٢٠٠٨ في جورجيا. وتلك العملية هامة للغاية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ولا بد من استمرارها.

ويشكل الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل اليه خلال محادثات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣، وإيران، التي تولت رئاستها البارونة كاثرين آشتون نموذجا آخر لجهود الوساطة الجيدة التنسيق والتآزر القائمة على الوساطة. ونشيد بالممثلة السامية على ذلك الإنجاز ونأمل ان تؤدي المزيد من الجهود الرامية الى التوصل الى حل شامل للمسألة النووية الإيرانية الى المزيد من الاستقرار والأمن في المنطقة بأكملها.

وكما نعلم جميعا، كثيرا ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان الإشارة الأولى الى ترقب وقوع أزمة أكبر. ولا يمكننا ان نأمل بكسر حلقة الأزمات والنزاعات المتكررة إلا بكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والعدالة والمساءلة والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، على وجه الخصوص. وتشدد ليتوانيا على أهمية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال تعزيز سيادة القانون، أذ ان لدى سيادة القانون إمكانية هائلة لتيسير بناء السلام بعد انتهاء النزعات ومنع نشوب النزاعات المسلحة وتعزيز إحراز التقدم صوب تحقيق السلام المستدام والتنمية.

ونرحب بمبادرة الأمين العام ”الحقوق أولا“. وتتطلع ليتوانيا الى مواصلة أعمال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي باعتبارهما شريكين طبيعيين في السعي لضمان الكرامة الإنسانية وحياة مأمونة وآمنة للجميع.

ونحن على اقتناع بان صوت الاتحاد الأوروبي ينبغي ان يظل مسموعا بوضوح في الأمم المتحدة، وان تبقى أهداف الأمم المتحدة الأساسية في صميم مساعي السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي.

وأود ان اؤكد للأمين العام وللممثل السامي لليتوانيا على استمرار دعم التعاون المتسع دوما، على أساس القيم المشتركة، بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكملة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود ان أرحب بكم، سيدي، وان أهنئ ليتوانيا على انضمامها الى مجلس الأمن عضوا غير دائم وان أشيد بقيادة بعثة بلدكم لدى الأمم المتحدة بقيادة السفيرة ريموندا مورموكايتي.

ونشيد بمبادرة ليتونيا لعقد المناقشة الحالية. وفي هذ السياق، أشكر الأمين العام على ملاحظاته وعلى لفت انتباهنا الى التحديات الماثلة. كما نشيد بملاحظات الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، البارونة كاثرين آشتون.

وتتيح لنا المناقشة الحالية فرصة للنظر في الأبعاد المختلفة وسير التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وذلك موضوع يوليه بلدي أهمية كبرى. فخلال رئاستنا للمجلس في آب/أغسطس ٢٠١٣، عقدنا مناقشة مفتوحة بشأن الموضوع برئاسة الرئيسية كريستينا فرناندس دي كيرشنر (أنظر S/PV.7015).

ويعقد مجلس الأمن حوارات هامة ومتواترة مع الاتحاد الأوروبي. وكان الاتحاد الأوروبي حاضرا في المناقشة المفتوحة في آب/أغسطس، وأيضا في الجلسة بشأن الموضوع التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر في ظل رئاسة أذربيجان للمجلس، التي ركزت على تعزيز الشراكة والتآزر بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي (أنظر S/PV.7050). وذلك يشير الى اتجاه نامل ان يستمر ويتسع ليشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، استنادا الى الادراك بان تلك المنظمات مجهزة للإسهام في تحقيق فهم أكثر شمولا وفعالية للحالات المحددة.

ويشكل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الأمور المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين جزءا لا تجزأ من الأمن الجماعي المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. وازدادت أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وتسويتها ويمكن ان يلمس في مجموعة واسعة للحالات منذ عام ١٩٤٥. وتستكمل الإسهامات التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية اعمال الأمم المتحدة بالاستفادة، فعلا، من معرفتها للظروف الإقليمية المعينة وفهم أسباب النزاع – وهي مزايا نسبية لا غنى عنها وهي بالغة القيمة للجهود الرامية الى منع نشوب النزاعات وتسويتها؛ وإرساء السلام وصونه: والتقيد بالنظام القانوني؛ ومكافحة الإفلات من العقاب. وتستفيد الأمم المتحدة، من جانبها، من عضوتها العالمية وشرعيتها وتجربتها الواسعة وقدراتها التشغيلية في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

وما يتسم بأهمية خاصة هو الإسهام الذي تقدمه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين بموجب البند الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ومن خلال نشر عمليات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس. ويمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ان تضطلع بدور هام في عمليات المنع والتسوية والوساطة، وأيضا في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، والتعافي، وإعادة الإعمار والتنمية. وفي ذلك السياق، ترى الأرجنتين ان من الأهمية البالغة بمكان ان تعمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في سياق مبادرة ”الحقوق أولا“، التي تهدف الى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإنشاء آليات الإنذار المبكر باعتبارها إستراتيجية لمنع تطور الحالات غير المستقرة الى نزاعات خطيرة أو فظائع جماعية.

والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يتميز بنطاقه من منظور الجغرافيا والمضمون على السواء. وترحب الأرجنتين بمساهمة الاتحاد الأوروبي في تعزيز السلام والأمن الدوليين في منطقته وخارج أوروبا، ولا سيما، ولكن ليس على سبيل الحصر، في أفريقيا حيث تحتفظ عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بوجود لها هناك وتتحمل مسؤولية تاريخية. وفي السنوات الأخيرة، تم تعزيز هذا الإسهام من خلال تعاون الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة في البحث عن حلول للصراعات في الشرق الأوسط والصومال ومالي ومنطقة الساحل ومنطقة البلقان، فضلا عن مناطق أخرى. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن نؤكد على الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في المفاوضات والوساطة الدولية والتزامه بصون وتوطيد السلام وما يقدمه من مساعدة إنسانية ودعم لوجستي في مختلف الحالات.

وفي سياق التفاوض غير المتكافئ، مثل المفاوضات الجارية بين إسرائيل وفلسطين، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الذين يعززون السلام على أساس إيجاد حل عادل ودائم. ولذلك، نعتقد أن الاتحاد الأوروبي، من خلال مشاركته في المجموعة الرباعية، يقوم بدور هام من خلال دعم المحادثات الجارية حاليا، وذلك بالتأكيد في جميع الأوقات على مبادئ ومعايير الحل القائم على وجود دولتين – وهو موقف يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، فإننا ننظر إلى المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية في حزيران/يونيه الماضي، والتي تنص على عدم تقديم دعم للمؤسسات الإسرائيلية سوى لتلك الموجودة داخل حدود عام ١٩٦٧، والعرض الذي قدمته مؤخرا لتوفير حزمة مساعدات اقتصادية وسياسية وأمنية في إطار مساعي التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، باعتبارهما مثالين محددين على إسهام المجتمع الدولي وإعادة تأكيد على التزام الاتحاد بالحل القائم على وجود دولتين.

وفي ما يتعلق بسوريا، فإننا ننوه بمساهمات الاتحاد الأوروبي المالية التي ترمي إلى تخفيف حدة الأزمة الإنسانية الفظيعة التي يواجهها البلد والمساعدة التي يقدمها إلى البلدان المجاورة ودعمه للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. كما نشيد بالاتحاد الأوروبي لمواصلته الدعوة إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة على أساس بيان جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نأسف لخطوة رفع الحظر الذي يمنع أعضائه من تصدير الأسلحة إلى سوريا، وهي خطوة تفتح الباب أمام عسكرة الصراع بقدر أكبر، على الرغم من أن الاتحاد أعرب، في عدة مناسبات، عن قلقه إزاء الزيادة في تدفقات الأسلحة إلى البلد. وكذلك، في ما يتعلق باستخدام الجزاءات، نود أن نؤكد مجددا إيماننا القوي بأن الطابع العالمي للأمم المتحدة يجعلها أنسب محفل مختص لتنفيذ مثل هذه التدابير ورصدها.

وتشجع الأرجنتين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، على تكثيف جهودها وتعزيز قدرتها على منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع. ونحن نولي أهمية كبيرة للتفاعل والتعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونشجع المفوضية الأوروبية على أن تواصل عملها بالتشاور الوثيق مع المنظمات والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف كفالة وضع استراتيجيات أكثر اتساقا وتكاملا لبناء السلام والتعافي في حالات ما بعد انتهاء الصراع.

ويجب على جميع أجهزة وهيئات الأمم المتحدة اعتماد استراتيجيات وقائية واتخاذ تدابير في مجالات اختصاص كل منها، بغية مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القضاء على الفقر وتعزيز التعاون والمعونة الإنمائية، وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأخيرا، فإن العدالة وسيادة القانون عاملان رئيسيان لتعزيز وصون السلم والاستقرار والتنمية. وفي هذا الصدد، لا بد من وضع حد للإفلات من العقاب بخصوص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المجتمعات التي تمر بحالات الصراع أو ما بعد انتهاء الصراع بهدف الاعتراف بالانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومنع ارتكاب جرائم خطيرة في المستقبل.

ونحن مقتنعون بأن المنظمات والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تساعد على تحقيق المساءلة من خلال دعم بناء قدرات النظم القانونية الوطنية ومن خلال التعاون مع الآليات الإقليمية والمحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيبا حارا بحضوركم، سيدي، في المجلس اليوم لترؤس هذه المناقشة، وأشكر كلا من الأمين العام والممثلة السامية على بيانيهما الزاخرين بالمعلومات.

تكشف قراءة تاريخ المفاوضات التي أدت إلى وضع ميثاق الأمم المتحدة عن أن عملية صياغة الفصل الثامن بشأن الترتيبات الإقليمية شهدت نقاشا حادا بوجه خاص. وبينما استدعى وضع الميثاق بوضوح منح أولوية بخصوص صون

السلم والأمن الدوليين للمؤسسة العالمية الجاري إنشاؤها، فقد استلزم الأمر الاعتراف بوضوح بأهمية الإسهام الذي يمكن أن تقدمه المنظمات الإقليمية في مجال الأمن الجماعي وتعين تحديد العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وكانت المناقشات التي جرت بشأن تلك المسائل في دمبارتون أوكس وسان فرانسيسكو مكثفة بشكل خاص ونتج عنها صياغة الفصل الثامن. وثبت أن الفصل الثامن، الذي صيغ قبل عقود من ظهور المنظمات الإقليمية التي أحدثت تحولا مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، استشرافي وعملي. وكما أقر المجلس، في بيانه الرئاسي الصادر في آب/أغسطس الماضي (S/PRST/2013/16)، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يشكل الآن جزءا لا يتجزأ من الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق.

وبديهي أن الاتحاد الأوروبي شريك طبيعي وهام للغاية للأمم المتحدة. فهو يشارك بنشاط في منطقته وخارجها في جهود منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام، وكذلك في مجال مكافحة الانتشار والإرهاب، والتي تمثل جميعا أهدافا رئيسية لمساعينا الجماعية، والتي تستفيد أيضا بدرجة كبيرة من الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والدول الثماني والعشرين الأعضاء فيه معا بوصفه أكبر مساهم مالي منفرد في منظومة الأمم المتحدة. ومشاركة الاتحاد الأوروبي هذه تسهم إسهاما مباشرا، وبشكل أساسي، في جهودنا الجماعية الرامية إلى حفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات.

منذ أخر إحاطة إعلامية قدمتها الممثلة السامية أشتون أمام المجلس في شباط/فبراير من العام الماضي (انظر S/PV.6919)، ظهرت تحديات أمنية كبيرة أو لا تزال قائمة في عدد من البلدان في أفريقيا. والاتحاد الأوروبي يقدم مساعدة كبيرة في الجهود التي يبذلها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتصدي لتلك التحديات. والاتحاد الأوروبي، بما يقدمه من مساعدة لبناء القدرات في مالي والصومال ومن دعم مباشر لبعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال، يقوم بدور أساسي في بناء الاستقرار والسلام المستدام في تلك البلدان.

وكما قال الأمين العام في هذا الصباح، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تثير بالغ القلق. ومن الضروري تقديم دعم قوي لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، ترحب أستراليا بدعم الاتحاد الأوروبي للبعثة وإنشاء الاتحاد لبعثته العسكرية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالالتزام القوي المقدم في هذا الصباح بمواصلة تقديم هذا الدعم.

وتشيد أستراليا بالممثلة السامية أشتون لوساطتها في الاتفاق التاريخي المبرم في نيسان/أبريل من العام الماضي بين صربيا وكوسوفو ولدعمها المكثف والمستمر للحوار الرفيع المستوى الجاري بين الطرفين من أجل تحقيق التطبيع الكامل للعلاقات.

وبخصوص إيران، فقد قام الاتحاد الأوروبي بدوري محوري في تيسير التوصل إلى الاتفاق المؤقت بينها وبين مجموعة البلدان الخمسة زائد واحد. ويرسم الاتفاق الطريق نحو التوصل إلى حل شامل طويل الأجل. وفي الوقت نفسه، تعمل أستراليا، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، من أجل ضمان فعالية تدابير الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن حاليا.

وبخصوص سوريا، تتشاطر أستراليا والاتحاد الأوروبي الرأي القائل بأن على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي يقودها الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي لوضع إطار سياسي ذي مصداقية لإنهاء الصراع. ونرحب بدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للإسراع في إنشاء البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سوريا وجهودها الرامية إلى تعزيز وصول المساعدة الإنسانية دون معوقات إلى السكان المتضررين في سوريا والبلدان المجاورة،

فضلا عن مساهماتها الكبيرة في النداءات التي توجهها الأمم المتحدة للأغراض الإنسانية ولمساعدة اللاجئين في سوريا. ونحن نتطلع إلى دعمها للتعجيل باتخاذ قرار بشأن الأزمة الإنسانية في سوريا.

وبشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، نشيد بالممثلة السامية أشتون لإسهامها بصفتها من الأعضاء الرئيسيين في المجموعة الرباعية للشرق الأوسط. ونرحب بإعلان الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر عن تقديم حزمة دعم أمني وسياسي واقتصادي لم يسبق لها مثيل إلى إسرائيل والفلسطينيين في سياق التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي.

وبخصوص أوكرانيا، نرحب باستجابة الاتحاد الأوروبي البناءة في ما يتعلق بالاحتجاجات الجارية ودعواته إلى الحوار بين الطرفين. وننوه بالدور الهام الذي تضطلع به الممثلة السامية أشتون نفسها، بما في ذلك من خلال الزيارات الكثيرة التي قامت بها مؤخرا إلى أوكرانيا.

إننا نشجع الاتحاد الأوروبي على مواصلة تشجيع التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي لتلك الأزمة.

في الختام، ونظرا لعدد الصراعات في العالم وتعقيداتها، فإن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يظل بوضوح أمرا بالغ الأهمية. وتوضح العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة استمرار أهمية وفائدة، والأهم من ذلك، القدرة على تكييف الفصل الثامن من الميثاق.

أخيرا، أود أن أشكر الممثلة السامية على تفانيها الشخصي أثناء أدائها لمهامها، فيما يخص الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن.

السيد سركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود بالنيابة عن وفد بلدي، أن أشكر وفد ليتوانيا على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية، وأن أرحب بكم، معالي وزير الخارجية، ترحيبا حارا لرئاسة هذه الجلسة.

وأود أيضا، سيدي، أن أشكر الممثلة الدائمة لبلدكم لدى الأمم المتحدة سيدي، على قيادتها خلال رئاسة وفد بلدكم لمجلس الأمن. وتقود كلتا بعثتينا امرأتان تتمتعان بقدرات عالية، وهو ما قد يكون السبب وراء التقارب والتعاون الوثيقين اللذين نتمتع بهما.

كما أود أن أشكر معالي البارونة كاثرين آشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها اليوم، فضلا عن إبلاغها بالتعاون الوثيق جدا الذي يربطنا بوفد الاتحاد الأوروبي في نيويورك بشأن جميع المسائل المطروحة في الجمعية العامة ومجلس الأمن. أود أيضا بالنيابة عن وفد بلدي أن أشكر شخصيا البارونة أشتون على الميزانية المعتمدة خلال عام ٢٠١٣ لمبادرة الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي والتي تبلغ ما يناهز ٣٠,٥ بليون يورو، والتي تكرم وفدها بإبلاغنا بشأنها.

ونود أيضا أن نشكر معالي الأمين العام، الذي تربطنا به علاقة واتصال وثيقان للغاية بشكل شبه يومي، على قيادته فيما يخص تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وانخراطه فيها، وخاصة التزامه بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومبادرات السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي.

لقد كان الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة متبصرا، لأنه وضع الأساس من أجل عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معا لمنع وقوع الأزمات وإدارتها وحلها. في الواقع، وضعت العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية استراتيجيات للمشاركة بفعالية في منع نشوب الصراعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، معتمدة في ذلك على الدروس المستفادة من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في تلك المجالات. ويشكل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات

الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين، اتجاها متناميا وشراكة مربحة للجانبين. لقد ثبت مرارا وتكرارا أنه يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الإسهام بفهمها الأقرب عادة للنزاعات المحلية والإقليمية ولأسبابها الجذرية، فضلا عن قدرتها على الاستجابة.

يغطي التعاون القائم منذ أجل طويل بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الآن مجمل طيف الاستجابات للأزمات الدولية، من الاستجابة الفورية للأزمة والعمل الإنساني وحفظ السلام وبناء السلام إلى التنمية، حتى خارج القارة الأوروبية. كما يجب الاعتراف بأن الاتحاد الأوروبي شريك ملتزم يقدم دعما كبيرا في مجال بناء القدرات للمنظمات الإقليمية. ونشيد بالإسهامات الكبيرة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في مجال التنمية الاقتصادية وتثبيت الاستقرار في منطقة غرب البلقان، بغية زيادة تعزيز الديمقراطية والازدهار الاقتصادي والاستقرار والتعاون الإقليمي. إننا نشجع الطرفين على تعميق مشاركتهما البناءة.

لا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا هاما، مع استمرار الاتحاد الأفريقي في تطوير هيكل السلم والأمن الأفريقيين. في الصومال على سبيل المثال، ساهمت المبادرات الأوروبية مثل عملية أتالانتا وبعثة الاتحاد الأوروبي المدنية لبناء القدرات البحرية نيستور في منطقة القرن الأفريقي، إلى حد كبير في تحسين الأمن في المنطقة. إننا نعترف بالجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في محاولة لتحقيق الاستقرار في حالتي الصراع في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويشكل توفير المساعدة التقنية والخبرات وبناء القدرات لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، دليلا واضحا على التزام الاتحاد الأوروبي ليس بأمن وتنمية مالي وحدها، ولكن منطقة الساحل بأسرها. كما يمثل قرار الاتحاد الأوروبي إنشاء عملية مؤقتة لدعم بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل حماية السكان المدنيين، والمساعدة فيما يخص تقديم المساعدة الإنسانية، دليلا آخر على الطريقة التي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تتعاون من خلالها مع بعضها البعض لما فيه مصلحة السلم والأمن.

كما تعكس إنجازات الاتحاد الأوروبي، القيم والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. والدعم الذي يقدمه لتعزيز الأمن والتنمية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم موثق بشكل جيد. كما كان الاتحاد الأوروبي صارما فيما يخص دعم الإجراءات الدولية المتضافرة الرامية إلى حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. وتبرز تلك المساعي والمساعي الإنسانية الأخرى، بما في ذلك دعمه لتعزيز دور المرأة في مجال حل النزاعات، قدرة الاتحاد الأوروبي على التعاون على نطاق عالمي.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أهمية التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. توصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦، إلى اتفاق بشأن برنامج السنوات العشر لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وهو اتفاق يوفر الإطار الرئيسي للمساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي. وقد دعمت الأمم المتحدة، الاتحاد الافريقي في إطار البرنامج، في مجالات مثل بناء القدرات في مجال الوساطة، وتقديم المساعدة الانتخابية والمساعدة التقنية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي. وقد عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضا في مجال صون السلم والأمن من خلال التعاون في عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية. وقد عقد مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من خلال مشاوراتهما السنوية، مناقشات للمسائل ذات الاهتمام المشترك، وخاصة حالات الصراع في أفريقيا. وتلك المشاورات مفيدة للطرفين، لأنها تتيح التنسيق الوثيق لإجراءات الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي فيما يخص مسائل السلم والأمن. ونعتقد أنه يمكن للعملية الاستفادة من تعزيز التنسيق على مستوى السياسات بين المنظمتين.

ونود أن نؤكد من جديد دعمنا القوي للمشاركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونعتبر الاتحاد الأوروبي مثالا جيدا على الكيفية التي يمكن بها لتلك المشاركة العمل من أجل صون السلم والأمن الدوليين. على النحو المبين في البيان الرئاسي S/PRST/2014/4، الذي اعتمد للتو، ونود أن يجري تعزيز تلك المشاركة.

الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (الأردن): أشكركم معالي الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة، وأرحب بكم أحر الترحيب، كما أرحب بالممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، البارونة كاثرين أشتن وأتقدم بالشكر لها وللأمين العام معالي السيد بان كي – مون على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يرحب الأردن بتطور علاقة التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي يحظى باحترام دولي متين لدوره المتزن فيما يخص مختلف القضايا الدولية، ولما يمثله من نموذج يحتذى به في مجالات التقدم الإقليمي وتحقيق السلام. يرى الأردن أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، وبما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، سيسهم بشكل كبير في تحسين الأمن الجماعي. فالاتحاد الأوروبي يتمتع بإمكانات اقتصادية وأمنية وسياسية مؤثرة تساعده على القيام بدور فعال وضمن الجهود الدولية الهادفة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها.

أود هنا أن أتناول بعض جوانب التعاون التكاملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

أولا، إن الاتحاد الأوروبي شريك حقيقي وفعال في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل في الشرق الأوسط استنادا إلى حل الدولتين. والأردن ملتزم بإدامة وتعزيز التنسيق والعمل المشترك مع الاتحاد الأوروبي لإحلال السلام في منطقتنا. ويتفق الأردن مع الاتحاد الأوروبي على ضرورة دعم الجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة في دفع المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. ونشيد هنا بإعلان الاتحاد الأوروبي عن حوافز غير مسبوقة للطرفين في حال تم التوصل إلى اتفاق بينهما، واستمرار دعم الاتحاد الأوروبي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وكذلك الدور المميز الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في المجموعة الرباعية، جنبا إلى مع الأمم المتحدة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

كما يقدر الأردن الاستجابة السريعة والفعالة للاتحاد الأوروبي في تلبية النداءات الدولية للتعامل مع الأزمة الإنسانية في سوريا وتبعاتها على دول الجوار التي ما زالت تستقبل أعدادا متزايدة من اللاجئين السوريين. ويثمن الأدرن مختلف أنواع الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للشعب السوري وإلى الدول المجاورة لسوريا لتجاوز هذه المعاناة.

ويدعم الأردن الدور الفعال للاتحاد الأوروبي في تنسيق الجهود الدبلوماسية الهادفة لإيجاد حل سلمي وتفاوضي وشامل للملف النووي الإيراني يلبي شواغل المجتمع الدولي. ويرحب الأردن بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الدول الأوروبية ٣+٣ وإيران حول خطة العمل المشتركة، التي نراها خطوة في الاتجاه الصحيح.

ثانيا، يرى الأردن أن للاتحاد الأوروبي دورا محوريا في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في منطقة غرب البلقان. ونشيد تحديدا باستمرار الجهود الشخصية والمتواصلة للبارونة كاثرين آشتن في دفع الحوار بين جمهوريتي صربيا وكوسوفو في إطار الاتفاق التاريخي الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات. إن هذه الطاقة الأوروبية لن تساعد فحسب على تجاوز تحديات المرحلة المقبلة بين الطرفين، بل وستساهم في نشر ثقافة الحوار والتعاون في المنطقة بأسرها.

ثالثا، يرحب الأردن بالتزام الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في تحقيق السلام والأمن والتنمية في القارة الأفريقية من

خلال الاضطلاع بدور محوري في الجهود الدولية لمواجهة التهديدات المتجددة للقرصنة البحرية. ونشيد أيضا بمساهمة الاتحاد الأوروبي في تدريب قوات الأمن الصومالية بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونثمن الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي في دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومساهمته في دعم نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وندعو في هذا الصدد إلى توفير كل الوسائل الكفيلة بإعادة الاستقرار إليها عبر رفع جاهزية تلك البعثات.

رابعا، لا بد لنا عند تناول المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، والتي تقع في صلب مسؤوليات مجلس الأمن بموجب الميثاق، أن نشير إلى أن عمليات حفظ السلام هي واحدة من أكثر الأدوات ذات الفعالية المتاحة أمام الأمم المتحدة لمساعدة الدول على إجتياز طريق صعب من الصراع إلى السلام. وإننا نرى، كإحدى الدول الرئيسية المساهمة بقوات، أن هناك مسؤولية دولية مشتركة في دعم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في ظل الطلب المستمر عليها وتوسيعها وزيادة احتياجاتها. وإذ نقدر الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد الأوروبي إلى ميزانية حفظ السلام، إلا أننا نأمل في أن تقوم دول الاتحاد التي لديها قدرات في مجال حفظ السلام، أن تعزز مشاركتها بعناصر الجيش والشرطة في العمليات التابعة للأمم المتحدة.

ختاما، نؤيد البيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في وقت سابق اليوم (S/PRST/2014/4).

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشيد بكم، السيد الرئيس، ووفدكم على المبادرة التي اتخذتموها بعقد مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، البارونة كاثرين آشتن، على بيانيهما.

كما ذكر سابقا في المجلس، تتيح المناقشات من هذا القبيل الفرص للتفكير في سبل تعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن كيفية تعزيز التعاون في صون السلم والأمن الدوليين وفقا لما ينص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

يشكل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أحد أكثر برامج التعاون المتميز القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى ويشمل مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة المتصلة بصون السلام والاستقرار، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والوساطة وإدارة الأزمات وبناء السلام والتنمية والإغاثة الإنسانية وتعزيز سيادة القانون والمساعدة والتعاون السياسي.

ولا شك في أن الاتحاد الأوروبي أصبح مؤسسة هامة تعزز السلام والأمن والاستقرار من جميع جوانبها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. ونحن نقدر الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في مختلف الميادين، بما في ذلك الدعم اللوجستي وبناء القدرات. ونعتقد أن الاجتماعات السنوية بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي من الأدوات الهامة في دعم جهود الاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن.

ففي الصومال، يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور بالغ الأهمية في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتحقيق الاستقرار في ذلك البلد ومكافحة القرصنة قبالة سواحله. ونحن نشيد بصفة خاصة بالاتحاد الأوروبي على تنظيم مؤتمر المانحين المعني بالصومال في بروكسل في العام الماضي ونعتقد أن التعهدات التي قطعت في المؤتمر سوف تساعد الصومال على تعزيز مؤسساته.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ترحب رواندا باستمرار التزام الاتحاد الأوروبي بحماية المدنيين، على نحو ما يبين قراره نشر قوات يصل قوامها إلى ١ ٠٠٠ فرد في ذلك البلد

لمساعدة بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تضم قوات من رواندا، والقوات البالغ قوامها ٤٠٠ فرد التي أعلنت فرنسا أنها ستزيد بها مساهمتها لتعزيز عملية سانغاري، في إطار الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تمزقها الجرائم النشيعة وأعمال التطهير العرقي التي ترتكب أساسا ضد الطائفة الإسلامية. ونرحب أيضا بقرار الاتحاد الأوروبي تخصيص حوالي ٧٥ مليون يورو دعما لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. كل هذه المساهمات هي مؤشرات واضحة على أن الاتحاد الأوروبي يدرك مفهوم تقاسم الأعباء بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والاستقرار.

وتنوه رواندا أيضا بمشاركة الاتحاد الأوروبي في بناء مؤسسات الدولة في مالي، حيث جرى بالفعل تدريب حوالي أربع كتائب من القوات المسلحة المالية عبر بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي. من شأن ذلك التدريب أن يساعد الجيش المالي بالتأكيد في الحفاظ على السلام والاستقرار. ونحن نتطلع إلى رؤية المزيد من الدعم من جانب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد.

وخارج نطاق القارة، نثني على الاتحاد الأوروبي على إسهامه الهام في تعزيز سيادة القانون في كوسوفو عبر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وعلى دوره في التوسط بين صربيا وكوسوفو. وقد أدت تلك الوساطة إلى التوقيع على الاتفاق الأول التاريخي في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو.

ونشيد أيضا بالدور الحاسم الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال مجموعة حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣ في تحقيق طفرة في المفاوضات بشأن المشكلة النووية الإيرانية، بالإضافة إلى الدور الذي يضطلع به في الشرق الأوسط وتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، علاوة على إسهامه المقدّر في تقديم الإغاثة الإنسانية في سوريا.

وبالرغم من هذه التطورات الهامة، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي – شأنه في ذلك شأن معظم المنظمات الإقليمية الأخرى – ما زال يتعين عليه تحقيق إمكاناته الكاملة. وكثيرا ما تنشر بعثات الاتحاد الأوروبي حيث توجد الأمم المتحدة وتنشط بالفعل. وفي كثير من الأحيان تنشر بعثات كلتا المنظمتين في البلدان نفسها دون وجود تنسيق بينها بالضرورة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود بعثتين متوازيتين أو مزدوجتين في المكان نفسه، وغالبا ما يكون التعاون بينهما منعدما أو في حده الأدنى. ويمكننا في ذلك الصدد، أن نعطي أمثلة على ذلك في أفغانستان، حيث توجد بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا، حيث توجد بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة في إصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في كينشاسا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الصومال أيضا، توجد عملية أتالانتا، وبعثة الأمم المتحدة في الصومال معا.

ونرى أن من شأن تعزيز التعاون بين المنظمتين – على النحو الذي تم التأكيد عليه في البيان الرئاسي الذي اعتمد للتو (S/PRST/2014/4) – أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتجنب ازدواجية الجهود. وعبر تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى، سواء في المقر أو في الميدان وحده يمكن أن تحقق جهود التعاون هذه إمكاناتها الكبيرة وتستطيع تحقيق النجاح في صون السلم والأمن الدوليين.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن تقدير بلدي للدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في مساعدة العديد من البلدان على التصدي للأسباب الجذرية للصراع في مرحلة الإعمار بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك دعمه لجهود التخفيف من حدة الفقر وبناء القدرات، والتعليم، والنهوض بسيادة القانون والحكم

الرشيد. ومع ذلك، نرى أن من شأن المساءلة والاحترام المتبادلين أن يسهما في زيادة فعالية المساعدة الإنمائية وتحقيق الاستقرار والتنمية في الدول والكيانات المتلقية لتلك المساعدة.

ختاما، ونظرا لأن هذه هآخر إحاطة إعلامية تقدمها إلى مجلس الأمن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي بصفتها الحالية، تود رواندا أن تعرب عن تقديرها للدور الشخصي الذي أدته في تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فضلا عن دورها في تعزيز السلام والأمن في أنحاء مختلفة من العالم، وخاصة في القارة الأفريقية.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بكم، سيدتي الرئيسة، ونهنئكم ووفد بلدكم على عقد هذه الجلسة. ونشكر الأمين العام بان كي – مون، على بيانه، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، البارونة كاثرين آشتن، على إحاطتها الإعلامية.

وكما ذكرنا في بيانات سابقة أمام المجلس، فإن شيلي ترى أن العمل الجماعي أمر بالغ الأهمية من أجل التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين، وأن ذلك العمل يُعضّد بمشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على حد سواء. وتلك هي الطريقة التي يفسر بها بلدي الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يؤدي بنا إلى تعزيز فعالية تعددية الأطراف التي لديها القدرة على أن تشمل على نحو فعال، إسهامات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية مواجهة الأزمات والصراعات التي قد تؤثر سلبا على السلم والأمن الدوليين.

ويوضح البيان الرئاسي الذي اعتمدناه للتو (S/PRST/2014/4) الطريقة المناسبة للاستفادة من الإمكانيات التي تنطوي عليها أحكام ذلك الفصل، فضلا عن تحديد كيفية بناء التحالف الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعليه، فإننا نرحب بتعزيز العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي لصالح السلم والأمن الدوليين.

ويشيد البيان الرئاسي الصادر اليوم بالدور الفريد والمتنامي الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي بوصفه جهة رئيسية فاعلة في النظام الدولي، وخصوصا ما يتعلق بإسهامه في صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن العمل الذي تضطلع به تلك المنظمة في دعم جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى يكتسي أهمية خاصة. ونرى أن ذلك التفاعل إيجابي وينبغي أن يستمر بطريقة تعاونية ومنسقة في جميع الأحوال.

وبصفتنا بلدا، فقد توصلنا إلى صحة ذلك عبر المشاركة النشطة للقوات الشيلية في عملية ألثيا في البوسنة والهرسك، التي استمرت لمدة ١٠ سنوات حتى الآن. ويسمح التوقيع مؤخرا على الاتفاق الإطاري بشأن إدارة الأزمات – الذي يوفر الأساس القانوني لمشاركة شيلي في العمليات المدنية والعسكرية لإدارة الأزمات بقيادة الاتحاد الأوروبي – بتعميق ذلك التعاون وتقديم دليل ملموس على حسن العلاقة والتعاون في مختلف المجالات، فضلا عن نضج روابطنا وقيمنا المشتركة.

وترى شيلي أن من المهم أن نؤيد البيان الرئاسي، الذي يسلّم بالقيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة التي نتشاطرها. ويبرز البيان أيضا المسائل الشاملة لكل القطاعات التي تهم الأمم المتحدة والتي يؤيدها الاتحاد الأوروبي وتتوافق مع عناصر السياسة الخارجية لشيلي: التعاون الإنمائي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحماية المدنيين، ومشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها، فضلا عن مشاركتها في بناء السلام وحفظه.

ولدينا أيضا آراء مشتركة بشأن أهمية سيادة القانون في تعزيز وصون السلم والاستقرار والتنمية، بما في ذلك التعاون مع آليات العدالة الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

وقد سلّم المجلس – في بيانه الرئاسي المؤرخ ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/PRST/2013/12)– بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مركز يمكّنها تماما من فهم أسباب الصراعات المسلحة، نظرا لمعرفتها بالمنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات أو حلها. ونتفق تماما مع هذا المفهوم، ونرى أنه يعيد التأكيد على أن بوسع الإجراءات التي تتخذها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تكمل الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن الدوليين.

وأختتم بياني بتوجيه الشكر إلى البارونة آشتون، على التزامها الشخصي بحل الصراعات ومنع نشوبها، فضلا عن جهودها في بناء السلام وحفظ السلام.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي ليتوانيا رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته هذا الصباح، وخصوصا الملاحظات القوية التي أبداها بشأن موضوع جمهورية أفريقيا الوسطى.

ترحب الولايات المتحدة بالممثلة السامية كاثرين آشتن مرة أخرى في المجلس، ونشكرها على توضيح العلاقة الهامة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن تقديرنا لإسهاماتها الشخصية، ونتطلع إلى العمل معها حتى نهاية فترة ولايتها. ونتمنى لها التوفيق أيضا، بطبيعة الحال، في مساعيها المستقبلية. غير أننا نأمل ونتوقع أن نحقق الكثير معا من أجل السلام والأمن الدوليين خلال الفترة الممتدة من الآن وحتى نهاية العام الجاري.

إنَّ قرارات مجلس الأمن وبياناته بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤكد أهمية تطوير شراكات فعّالة. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا تاما اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/4) اليوم. وإننا نشاطر الاتحاد الأوروبي اقتناعه بأنَّ المجتمع الدولي يحتاج إلى منظومة متعددة الأطراف فعّالة وكفيّة في الاستجابة للتحديات العالمية، ونقدِّر تركيزه على التعددية الفعّالة بصفتها عنصرا رئيسيا في عمله الخارجي. والاتحاد الأوروبي شريك لا غنى عنه للأمم المتحدة وللولايات المتحدة طبعا. وأود أن أسلِّط الضوء على عدة مجالات، ولا سيما حيث يقدِّم الاتحاد الأوروبي مساهمة هامة للسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

والدائرة الأوروبية للعمل الخارجي منظمة فتيّة، لكنها ذات تأثير هائل في جوارها فعليا. وتقدر حكومة بلدي دور الاتحاد الأوروبي في تعزيز الاستقرار الأوروبي – ولا سيما القيادة المستمرة للممثلة السامية أشتون للحوار الذي يُيسِّره الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا، والذي أفضى في نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى اتفاق هامّ بشأن تطبيع العلاقات. وقد كان لي بعض الخبرات في المنطقة، ولعلِّي وضعت نفسي بين المشككين في المسيرة نحو الحوار، لكنَّ الجهود الدؤوبة للممثلة السامية – كما سمعنا اليوم، ٢٢٦ ساعة من الاجتماعات – والقيادة الشجاعة لرئيسَي الوزراء ثاتشي وداتشيتش – أظهرت أنَّ من كانا خصمين من قبل يمكن أن يحققا تغييرا تاريخيا عبْر الجلوس وجها لوجه، وتسوية خلافاتهما والتركيز على المستقبل. إنهما يستحقان ثناءنا ودعمنا لضمان التنفيذ الكامل لميثاقهم. ومن الواضح أنَّ أمامنا الكثير من العمل الشاقّ.

إنّ مساهمات الاتحاد الأوروبي في أهداف الأمم المتحدة تمتدّ خارج أوروبا. فهو انطلاقا من دوره بصفته عضوا في المجموعة الرباعية المعنية بسلام الشرق الأوسط، وصولا إلى مشاركته في شأن إيران، يعمل بالتعاون الوثيق مع شركائه لتوطيد الاستقرار والأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلانه في كانون الأول/ديسمبر أنه سيقدِّم لكلا الإسرائيليين والفلسطينيين رزمة غير مسبوقة من الدعم السياسي والاقتصادي والأمني في سياق اتفاق بشأن الوضع النهائي.

ودور الاتحاد الأوروبي موضع ترحيب خاص في أفريقيا، حيث يولي المجلس قدرا كبيرا من الاهتمام. وحكومة بلدي تشيد بالاتحاد الأوروبي على استراتيجيته المشتركة مع أفريقيا، التي تسعى جاهدة للنهوض بالتعاون في مجموعة من المسائل، بينها السلام والأمن والحوكمة الديمقراطية والأهداف الإنمائية للألفية. ونحيِّي أيضا التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي عبْر مِرفق السلام الأفريقي لمعالجة النزاعات في القارة.

لقد رأى المجلس أثناء زيارتنا الأخيرة إلى مالي التأثير الحقيقي للاتحاد الأوروبي. وكان لنا شرف المشاركة مع قائد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، العميد برونو غويبِرت، في مناقشة جهود الاتحاد الأوروبي لإعادة بناء الجيش المالي، الذي يُعَدّ أساسيا للاستقرار الدائم في البلد. وقد أُعجِبتُ بالعمل الجادّ الذي يقوم به ٥٥٠ عسكريا مخصصا من ٢٣ بلدا أوروبيا، يساعدون القوات المسلحة المالية لإعادة إرساء قدرتها على تأمين مجمل مالي وتنفيذ الإصلاحات الضرورية والأساسية التي تولي الأولوية لتقيُّد الجيش في مالي بحقوق الإنسان والقانون الدولي بين أمور أخرى.

وكما هو معلوم تماما، إنَّ الاتحاد الأوروبي يشارك بفعالية في دعم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بتقديم نحو ٢٠٠ مليون يورو من المساعدة الإنسانية والأمنية لمساعدة شعب ذلك البلد. وإننا نرحب بإعلان الاتحاد الأوروبي مؤخرا عن تقديم مبلغ إضافي قدره ٢٥ مليون يورو لمساعدة البعثة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وموافقته على المساهمة بقوات قوامها ٥٠٠ فرد دعما لتلك العملية الحيوية. ويحدونا الأمل أن يتمّ حشد هذه القوات ونشرها على سبيل الاستعجال. وفي كانون الأول/ديسمبر، حين زرتُ جمهورية أفريقيا الوسطى، شعرت بالحزن العميق والصدمة الشديدة إزاء العنف المروِّع الذي انتشر على أسس دينية، والذي يؤجِّجه الغياب الكامل تقريبا للأمن أو المساءلة. ويتعيَّن علينا بصورة مُلحَّة زيادة دعمنا لجهود القادة المسيحيين والمسلمين الساعين إلى إنهاء القتل واستعادة أساس للوحدة الوطنية. وإنني أُحيِّي الاتحاد الأوروبي على قيادته في هذه المرحلة الدقيقة، وأتطلع إلى حوار متواصل معه ومع الاتحاد الأفريقي وجميع أعضاء المجلس بشأن الخطوات المقبلة. وإننا نتَّفق بقوة مع الأمين العام على أنَّ الحالة لا يمكن أن تكون أكثر إلحاحا.

وتُشاطَر حكومة بلدي أيضا الاتحاد الأوروبي شواغله بشأن الأزمة في جنوب السودان ومنطقة الساحل الأوسع نطاقا. ونحن نؤيد جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحلول السلمية في منطقة الساحل، بما يشمل تعهُّده الأخير بتقديم مبلغ ١٤٢ مليون يورو كمعونة إنسانية هذا العام لتلبية الاحتياجات الملحَّة للمدنيين.

ويشارك الاتحاد الأوروبي أيضا في مجموعة من المسائل العابرة للحدود، بما فيها مكافحة آفة القرصنة. وبناء على ذلك، نرحب برئاسة الاتحاد الأوروبي لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، المنشأ بموجب القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨). وإننا نُشاطر الاتحاد الأوروبي التزامه بخفض عدد هجمات القرصنة واحتجاز الرهائن إلى الصفر. ونشير إلى تركيز الاتحاد الأوروبي على الوقاية وبناء القدرات البحرية الإقليمية، ومشاركته المتزايدة مع صناعة النقل البحري وجهوده لتعقُّب التدفقات المالية الناجمة عن القرصنة.

أخيرا، نرحب بالتزام الاتحاد الأوروبي كما أُعرِب عنه في استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية، الصادرة يوم الإثنين، بأن يبقى مدافعا قويا عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. والولايات المتحدة تتشاطر هذا الالتزام بتعزيز الحريات الأساسية وحمايتها، عن طريق العمل على مجابهة الحملة العالمية العنيفة التي تُشَنّ حاليا على المجتمع المدني، والقضاء على العنف الجنساني، والدفاع عن حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ومكافحة محاولات تقييد

حرية التعبير. وهي تقف إلى جانب الاتحاد الأوروبي في التشبُّث بالقيم الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أودّ أن أرحب بكم، سيدي، وأهنِّئكم على تولِّيكم رئاسة المجلس. كما أود أن أشكر الرئاسة على عقد جلسة هذا الصباح حول هذا الموضوع الهام، وهو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتحديدا مع الاتحاد الأوروبي، في صون السلم والأمن الدوليين.

وأشكر الأمين العام والبارونة كاثرين أشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، على بيانيهما. وأودّ أن أحيِّي قيادة الاتحاد الأوروبي في التزامها الثابت بتعزيز السلام والأمن الدوليين ومساهمتها الكبرى فيه.

وبالنظر إلى النزاعات والأزمات الخطيرة العديدة الناشبة في أرجاء العالم، فإنّ التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مسألة ذات أهمية بالغة. ويتَّسم هذا التعاون بأهمية خاصة حين يضمّ طرفا فاعلا إقليميا رئيسيا مثل الاتحاد الأوروبي، نظرا إلى وزنه ومَواطن قوته ودوره الهامّ على نحو متزايد في إدارة الأزمات.

إنّ تشاد تدرك الدور الريادي الذي يوكله ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يجب التأكيد على المساهمات التي لا يُستهان بها، والتي تقدِّمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للأمم المتحدة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، فإن نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مثال على التعاون الفعال بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة.

وبالمثل، فإنَّ التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في حلِّ الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى عبْر نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في ذلك البلد، يبقى مثالا آخر على التكامل والتآزر في إدارة الأزمات. كما أنَّ نشر وحدة مكوَّنة من ٥٠٠ جندي من الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، بتفويض من مجلس الأمن، يضيف المزيد من تعزيز هذه الشراكة ويجسِّد روح التضامن في المجتمع الدولي.

وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المضيَّ في توثيق تعاونها في مجالات الإنذار المبكِّر المتعلق بحالات الأزمة ومنع نشوب النزاع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ويمكن لأنشطة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذه المجالات أن تُكمل بفعالية الأنشطة التي تنفذها الأمم المتحدة بموجب الفصل الثامن من ميثاقها. وعلاوة على ذلك، إنَّ القرب الجغرافي لتلك المنظمات من الأوضاع المحلية وإدراكها لها يعني أنها شريكات مؤهلة لإدراك أسباب النزاعات بشكل أفضل والمساهمة في حلّها.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي أن يترجم إلى بناء القدرات الإقليمية وإلى الملكية في مجال حفظ السلام بغية تعزيز المسؤولية الإقليمية عن تدبر الأزمات. والشراكات الهادفة إلى تعزيز القدرات الإقليمية أمثلة جيدة على ذلك. وينبغي أيضا التشديد على أن الأمثلة العديدة من المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لهيكل بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال والدعم المالي والسياسي القيّم الذي يقدمه إليها الاتحاد الأوروبي ترتقي إلى ذلك المعيار وجديرة بالترحيب. ونشجع الاتحاد الأوروبي على الاستمرار في تقديم الدعم إلى الاتحاد الإفريقي وإلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل عام.

إن تعزيز القدرات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يكون التركيز الشامل ليتسنى للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تطوير المهارات اللازمة لتناول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والإفلات من العقاب وحماية الأطفال

والنساء، وهي جزء لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام؛ وتحقيقا لتلك الغاية لا بد من أن يتوفر لها التمويل المناسب. ونهيب بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تقديم ما لديهما من دراية ودعم مالي في هذه المجالات إلى الاتحاد الإفريقي.

في الختام، نود أن نقول إن منع وقوع الأزمات وتدبرها وحلها بفعالية في العالم يتطلب التعاون الوثيق والمستمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والقيام بعمل دولي متضافر على أساس نهج واقعي وموجه نحو النتائج، بينما تؤخذ في الحسبان المزايا النسبية لدى سائر الجهات الفاعلة. والاتحاد الأوروبي شريك طليعي للأمم المتحدة ويمكنه المساعدة في النهوض بهذه الشراكة.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم أيها الوزير، بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن. إن الإحاطة الإعلامية التي تقدمها المفوضة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي أمام مجلس الأمن أصبحت تقليديا طيبا. نود أن نعرب عن تقديرنا للسيدة آشتون على إحاطتها الإعلامية اليوم.

إن الاتحاد الروسي ما انفك يؤيد ما حدث من تطورات وتحسينات في تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولا بد من أن يرتكز ذلك التعاون على الأساس المتين لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الثامن منه. وعلى ذلك الأساس، وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٥ الصادر في أيار/مايو ٢٠١١، ينبغي أن تقوم ترتيبات تعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن ناحية موضوعية يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المجالين السياسي والاقتصادي في الساحة الدولية ويساهم في تعزيز التعددية، مع قيام الأمم المتحدة بدور طليعي في مكافحة التهديدات والتحديات الجديدة والحماية من أثر الكوارث الطبيعية واستئصال شأفة الفقر.

نلاحظ جهود الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى تسوية سلمية للحالة المحيطة ببرنامج إيران النووي. ونحن مقتنعون بأنه من خلال الجهود البناءة المشتركة يمكننا أن نكفل الاستمرار في التنفيذ الناجح للخطوات الأولية الناشئة من ترتيبات جنيف بالاقتران بخطة العمل المشتركة لمجموعة ٥+١ المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وسيساعد ذلك على إزالة أصعب المخاوف إزاء أنشطة إيران النووية ويكفل بأن تتمكن إيران من ممارسة جميع حقوقها بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك حقها في تخصيب اليورانيوم.

أما في ما يتعلق بإدارة الأزمة فينبغي للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التقيد تقيدا صارما بقرارات مجلس الأمن. وعلى ذلك الأساس، ما فتئت روسيا منفتحة أمام إقامة تعاون عملي مع الاتحاد الأوروبي بشأن تسوية الأزمة. وما زلنا مهتمين بإبرام اتفاق تعاون ثنائي في ذلك المجال على أساس المساواة في الحقوق بين الطرفين. فإبرام هذه الوثيقة لا يساعد فقط على تعزيز القدرة من أجل التعاون الأمني بين روسيا والاتحاد الأوروبي، بل أيضا يساهم مساهمة كبيرة في زيادة القدرات المشتركة لمنع وقوع الأزمات وإدارتها.

نؤيد نداء الأمين العام لتعزيز الجهود الدولية للتوصل إلى تسوية الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ذلك السياق، نثق بأن الاتحاد الأوروبي سوف يولي الاهتمام الواجب للتوصيات المتعلقة بزيادة وجود عدد حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك من خلال الإسراع في نشر بعثة الاتحاد الأوروبي في ذلك البلد. إن ذلك جزء لا يتجزأ من صلاحية مجلس الأمن، الذي على أساسه تمكن شركاؤنا في الاتحاد الأوروبي من العمل بنجاح وحزم للحصول على الموافقة من أجل تعاونه في جمهورية أفريقيا الوسطى قبل نشر بعثة بقيادة أفريقية.

ولا نخفي بأنه الدهشة تملكتنا جراء الأنباء القائلة بأنه لا يوجد حتى الآن وضوح بشأن من هي البلدان بالضبط التي ستقدم حفظة سلام، وأن معظم تلك البلدان قد لا تكون أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولدينا مخاوف من أن يكون لذلك أثر على إدارة عملية الاتحاد الأوروبي التي تكتنفها بالفعل حالة من الفوضى في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونتشاطر نهج الاتحاد الأوروبي نحو إيجاد تسوية في الشرق الأوسط، ونؤيد التوصل إلى اتفاق مقبول بشأن الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس قرارات مجلس الأمن المعترف بها دوليا، ومبادئ مدريد، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية. ونعتزم مواصلة التعاون البناء مع الاتحاد الأوروبي، في إطار المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط بدعم عملية السلام دعما كاملا بإشراك أطراف النزاع والجهات الإقليمية الفاعلة فيها.

ونقر بجهود الاتحاد الأوروبي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية للأشخاص المشردين داخليا وللاجئين السوريين، غير أن الأثر الإيجابي لذلك يجري تقويضه بدرجة كبيرة نتيجة الجزاءات الانفرادية المفروضة على ذلك البلد والتي ما من شأنها إلا زيادة تردي الحالة الإنسانية العصيبة بالفعل هناك. ورفع تلك الجزاءات سيساعد حقا على التخفيف من معاناة الشعب السوري. وبصورة عامة، فإن فرض جزاءات انفرادية ومن دون تفويض من مجلس الأمن يؤدي إلى نتيجة عكسية.

إننا إذ نسلم بأهمية جهود الاتحاد الأوروبي في إجراء حوار بين بلغراد وبريشتينا، نود أن نشدد على أن أي ترتيبات يتم التوصل إليها بين الجانبين يجب أن تقوم بها الأطراف ذاتها، ومن دون أي ضغط، ومن دون تقويض دور الأمم المتحدة، إذ أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال ساريا بصورة كاملة ومعترفا به قانونا على الصعيد الدولي بوصفه الأساس القانوني المعترف به دوليا للتوصل إلى تسوية في كوسوفو.

وبعد موافقة مجلس الأمن، قامت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بنقل عدد من الصلاحيات إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسادة القانون في كوسوفو، وهو عمل لا يمكن له أن يدعمه. وبالنظر إلى أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساري المفعول بالكامل فإن تلك الصلاحيات من وجهة نظر القانون الدولي، تظل ضمن اختصاص بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولا يمكن نقلها إلى طرف ثالث، لا سيما الهيكل الذي أدعته لنفسها بريشتينا.

إن القيادة الصربية لديها وجهة نظر مماثلة، كما جاء في بيان رئيس وزراء صربيا الذي أدلى به في قاعة المجلس، وكان ذلك في وقت قريب، في ١٠ شباط/فبراير، (انظر S/PV.7108) في ذلك الصدد نشعر بالقلق إزاء التطرق إلى خطط بشأن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأوروبي أو حتى انسحابها التدريجي.

لقد تطرقت السيدة آشتون مؤخرا إلى المسألة الأوكرانية. ونتشاطر وجهة النظر القائلة بأن أي حل سياسي للأزمة يجب أن يتوصل إليه أبناء الشعب الأوكراني أنفسهم، ونأمل في الإبقاء على ذلك الموقف على الصعيد العملي ومن دون أي تلويح بالجزاءات أو بالتنافس على تعزيز قيم الجهات الفاعلة الخارجية فيما يتعلق بالوزراء في الحكومة الأوكرانية المقبلة. ونعتقد أيضا أن بوسع الاتحاد الأوروبي أن يتشاطر خبرته في ما يتعلق بكيفية الرد على احتجاجات الشارع.

في الختام أود أن أشدد على أنه بالرغم من تزايد الحاجة إلى آليات فعالة لتقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بمن فيها الاتحاد الأوروبي، فإن الدور الأساسي لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين يظل ثابتا ولا يتغير. فذلك متجسد في ميثاق الأمم المتحدة ولا يمكن تنقيحه.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة ليتوانيا إلى الدعوة إلى عقد هذه الجلسة عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في صون السلم والأمن

الدوليين. وترحب الصين بترؤس وزير الخارجية ينكفيتشيوس لجلسة اليوم. ونشكر الأمين العام، بان كي – مون، والبارونة آشتون، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي على حضورهما. لقد استمعنا باهتمام للإحاطتين الإعلاميتين للأمين العام، بان كي – مون، والبارونة آشتون.

وتقع الأمم المتحدة في صميم الأمن الجماعي الدولي. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفي غضون ذلك، تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور متزايد الأهمية في صون السلام والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية في مناطقها، مما يمثل إضافة مفيدة الى جهود الأمم المتحدة.

وفي الوقت الحالي، تزداد بشكل مطرد التحديات العالمية والإقليمية وتتشابك المصالح الأمنية للدول. ويفضي زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الى تشجيع النهج المتعدد الأطراف والى توطيد آلية الأمن الجماعي الدولية وتعزيزيها.

وتؤيد الصين الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في تعزيز تعاونهما مع الاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرى انه يلزم ان يتركز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تنظم التعاون والمواءمة لكي تستفيد كل منظمة استفادة كاملة من المزايا النسبية للأخرى في مسعى مشترك لصون السلام والأمن الدوليين والإقليميين وتحقيق الاستقرار والتنمية.

وفي الأعوام الأخيرة، واصل الاتحاد الأوروبي التعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن وشارك واضطلع بدور هام في تسوية حالات التراع الإقليمية، مثل برنامج إيران النووي في الشرق الأوسط والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها في وقت سابق صباح هذا اليوم، أشار الأمين العام بان كي – مون الى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الآونة الأخيرة، ظلت الحالة الإنسانية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى آخذة في التدهور بشكل مستمر، وعلى وجه الخصوص، لا يزال يزداد التراع العنيف بين المجموعات الدينية المختلفة. وترى الصين ذلك أمرا مثيرا للقلق العميق، وهي تأمل ان يزيد المجتمع الدولي جهوده وان يتخذ إجراء في أقرب وقت ممكن لمساعدة الحكومة الانتقالية الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى على وقف أعمال العنف وإعادة النظام الاجتماعي الطبيعي.

وتشجع الصين وتؤيد الاتحاد الأوروبي في جهوده المستمرة للاضطلاع بدور إيجابي وبناء في صون السلام والأمن الدوليين والإقليميين. ويحدونا الأمل في ان يتقيد الاتحاد الأوروبي، في تعاونه مع الأمم المتحدة، بالمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل تساوي الدول في السيادة؛ وتسوية التراعات بالوسائل السلمية ومن خلال المساعي الحميدة والوساطة وغيرها من الوسائل السلمية. كما تأمل الصين ان يستخدم الاتحاد الأوروبي موارده بالذات ومزيته النسبية لتزويد البلدان المتضررة بالمعونة الإنمائية ولبناء قدراتها الإنمائية بالذات، وبالتالي استئصال مصادر التراع.

وكما بين الرئيس الصيني سي جينبينغ، فان الصين باعتبارها أكبر البلدان النامية والاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر الاتحادات المتقدمة النمو يشكلان القوتين الرئيسيتين لصون السلام العالمي. وبما انهما الاقتصادان الرئيسيان، فان الصين والاتحاد الأوروبي هما السوقان الكبريان لتشجيع التنمية المشتركة وكلاهما هامان باعتبارهما مهد الثقافتين الشرقية والغربية. وتمثل الصين والاتحاد الأوروبي الحضارتين اللتين تعززان التقدم الإنساني.

وفي نهاية عام ٢٠١٣، عقد بنجاح مؤتمر القمة المشترك السادس عشر بين الصين والاتحاد الأوروبي في بيجين وأصدر خطة العمل الإستراتيجية المشتركة للفترة حتى عام ٢٠٢٠ بين الصين والاتحاد الأوروبي، التي ترسم المسار للتعاون المشترك بين الصين والاتحاد الأوروبي.

إن الصين على استعداد للعمل مع الاتحاد الأوروبي لزيادة جهودها لتنفيذ توافق الآراء الذي توصل اليه رؤساء الجانبين لاستمرار زيادة الثقة المتبادلة في المجال الإستراتيجي بين الصين والاتحاد الأوروبي، وتعزيز التعاون في منتديات الأمم المتحدة والمنتديات المتعددة الأطراف الأخرى، والاسهام المشتركة في تعزيز السلام العالمي والاستقرار والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود ان أشكر ليتوانيا على تنظيمها لهذه الجلسة، وان أشكركم، سيدي الوزير، على حضوركم، الذي يضفي عليها أهمية خاصة.

وأشكر الأمين العام على بيانه. كما أود ان أرحب في المجلس بالبارونة كاثرين آشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. لقد اظهرت بياناتكم ان الاتحاد الأوروبي شريك طويل الأمد للأمم المتحدة في خدمة القيم والمبادئ التي تشاطرها المنظمتان – وهي احترام حقوق الإنسان، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، وتساوي جميع الدول في السيادة، ورفض الحرب باعتبارها وسيلة لتسوية النزاعات. وبفضل الأدوات التي لدى الاتحاد الأوروبي في مجالات توفير الأمن وصون السلام وبنائه والعمل الإنساني والتنمية، فان الاتحاد في وضع يمكنه بصفة خاصة من مساعدة الأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات المعقدة التي تؤثر على العالم.

ونشيد بالتعاون الوثيق بين الأمانة العامة والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. كما يتجلى دعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لأنشطة الأمم المتحدة في المساهمات التي تقدمها للمنظمة، وهي تشكل أكثر من ثلث مساهمات الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانية حفظ السلام.

وللمرة الأولى، بفضل مبادرة ليتوانيا، اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2014/4، الذي يشيد بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في خدمة صون السلام والأمن الدوليين بغض النظر عن قيمته. وباعتبارنا عضوا مؤسسا للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على السواء، لا يسعنا سوى ان نشعر بالسرور على هذا الامر.

ومنذ البيان الأخير الذي أدلت به الممثلة السامية في المجلس (أنظر S/PV.6919) قبل عام تقريبا، تمكنت الدبلوماسية الأوروبية، على نحو ما أشير إليه صباح هذا اليوم، من إحراز نتائج ملموسة بشأن مسألتين حساستين، وهما مدرجتان أيضا في جدول أعمال مجلس الأمن. وتتعلق المسألة الأولى بكوسوفو. وأهنئ الممثلة السامية على الحنكة والفعالية اللتين لا تزال تيسر بهما الحوار الرفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا. فأدت جهودها، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الى إبرام الاتفاق الأول للمبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ومنذ ذلك الوقت، استمر تنفيذ ذلك الاتفاق التاريخي بمعدل جيد بدعم من الاتحاد الأوروبي في الميدان. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية الى استدامة تنظيم العلاقات بين البلدين من وجهة نظرهما للمصير الأوروبي المشترك.

والمسألة الثانية التي وودت ان أثيرها هي البرنامج النووي الإيراني. وفي ذلك الصدد، نشيد أيضا بطاقة وأعمال الممثلة السامية، التي كان دورها في إدارة المفاوضات بين إيران ومجموعة البلدان الأوروبية ٣+٣ محوريا في التوصل الى خطة العمل المشتركة، التي اتفق عليها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٣ في جنيف. ونرحب بالشروع في تنفيذ خطة العمل المشتركة، الذي بدأ في ٢٠ كانون الثاني/يناير. وهي خطوة أولى على الطريق، وكما قالت الممثلة السامية، ”خطوة هامة“، ينبغي ان تؤدي الى إعادة إرساء الثقة في الطابع المدني والسلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي متطور بصفة خاصة في أفريقيا، حيث ينفذ بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والبلدان المعنية. وأود ان أقدم مثالين: هما جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، يسهم الاتحاد الأوروبي بفعالية في جهود المجتمع الدولي لتسوية الأزمة الأمنية والإنسانية الحادة. وبعد الموافقة التي أبداها المجلس في القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤)، قرر الاتحاد الأوروبي، في ١٠ شباط/فبراير، نشر عملية عسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي تعمل بتعاون وثيق مع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سانغاري الفرنسية. ونتفق تماما مع رأي الأمين العام فيما يتعلق بالضرورة الملحة ليقوم المجلس، واستطرادا، المجتمع الدولي بأسره بمضاعفة جهوده لوضع حد لأعمال العنف والفظائع التي ترتكب في جمهورية أفريقيا الوسطى والمساعدة في إنهاء معاناة ذلك البلد وسكانه قاطبة.

وفي مالي، يواصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل دعم السلطات الجديدة في البلد. كما قرر الاتحاد تمديد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي لفترة سنتين، مما سيمكن في نهاية المطاف من توفير الوسائل لأبناء مالي لكفالة أمنهم بالذات.

وكما ذكرت الممثلة السامية، فان الاتحاد الأوروبي يعد أيضا لنشر بعثة للدعم المدني من أجل قوات الأمن الداخلي في مالي. وتشكل تلك الجهود جزءا من إطار أوسع للدعم يقدمه الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته المتكاملة لمنطقة الساحل.

وبينما وضعت الأمم المتحدة استراتيجيتها المتكاملة الخاصة بها للمنطقة، لدينا الآن فرصة فريدة لتعزيز الشراكة بين المجتمع الدولي وبلدان منطقة الساحل.

ونحن نتشاطر الشعور بالقلق العميق الذي أعربت عنه الممثلة السامية إزاء الحالة المأساوية في سوريا. فهناك قرابة ١٠ ملايين سوري، نصفهم من الأطفال، بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. ونرحب بالالتزام الذي أبداه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في تعهدها بتقديم مبلغ ٥٥٠ مليون يورو إضافي في مؤتمر المانحين الذي عقد في الكويت في ١٥ كانون الثاني/يناير. وقد بادرت الأردن وأستراليا ولكسمبرغ بتقديم مشروع قرار يدعو أطراف الصراع إلى تحسين وصول المساعدات الإنسانية ووقف الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك استخدام التجويع والحصار كأسلحة حرب ضد المدنيين. ونأمل أن يصبح مجلس الأمن قريبا في وضع يسمح له باتخاذ قرار يتعلق بالعمل الإنساني، سيكون له أيضا أثر إيجابي على المفاوضات الجارية حاليا في جنيف. ونحن مقتنعون بأنه يمكنه القيام بذلك.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتناول الالتزام الطويل الأمد للاتحاد الأوروبي بحماية الأطفال في وقت الصراعات المسلحة. ونرحب بقرار الاتحاد التبرع بالقيمة النقدية لجائزة نوبل للسلام التي حصل عليها للمشاريع الرامية إلى مساعدة الأطفال من ضحايا الصراع من خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي "أطفال السلام" التي استفاد منها نحو ٢٨ ٠٠٠ طفل في العام الماضي. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصبحت لكسمبرغ أول بلد ينضم إلى المبادرة، بمساهمة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ يورو.

وفي السياق ذاته، أود أيضا أن أشير إلى حملة "أطفال – لا جنود" التي تقودها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال

والتراع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والتي سيجري إطلاقها في ٦ آذار/مارس في نيويورك بحضور وزير الشؤون الخارجية والأوروبية للكسمبرغ. وستكون تلك فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بحماية جميع الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وبشأن هذه المسألة وكذلك غيرها، يمكن للمجلس أن يعول على الدعم المقدم من لكسمبرغ في تطوير التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل تحقيق فعالية تعددية الأطراف.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وفد ليتوانيا على تنظيم مناقشة اليوم، كما أشكر وزير خارجيتها على المشاركة فيها. أنضم إلى زميلي، ممثل المملكة المتحدة، في الإشارة إلى أن اليوم – يوم عيد الحب – يصادف أن يكون اليوم الذي تجتمع فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومن الواضح أن هذه علامة.

وأثني على الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. والاتحاد الأوروبي لديه أدوات أصلية ويتبع سياسة استباقية تستند إلى نهج شامل لحل الأزمات. وفي أفريقيا، التي يكرس لها مجلس الأمن ما يقرب من ٧٠ في المائة من وقته وطاقته، يضطلع الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى بدوره في تعزيز السلام والأمن ويتم ذلك في أغلب الأحيان بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وفي مالي، على سبيل المثال، يدعم الاتحاد الأوروبي إعادة بناء قوة الدفاع ويعمل في تكامل تام مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويسهم نشر بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي لتدريب القوات المسلحة المالية في تحقيق هدف استعادة مالي لسيادتها، وهو نفس هدف ذوي الخوذ الزرق. وقد تمكن مجلس الأمن في الآونة الأخيرة من الاجتماع مع قائد بعثة التدريب في مالي، وأحطنا علما بفعالية الجهود التي تبذلها البعثة.

ومن الواضح أن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى هي التي تسيطر على اهتمامنا اليوم. فمنذ كانون الأول/ديسمبر، ازداد حجم الوجود العسكري الدولي في هذا البلد. فقد زاد قوام بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى من ٢ ٠٠٠ إلى ٦ ٠٠٠ جندي في غضون بضعة أسابيع. ونحن ممتنون للاتحاد الأفريقي على ذلك. والقوة يدعمها، كما يعلم أعضاء المجلس، ١ ٦٠٠ جندي فرنسي في إطار عملية سانغاري. وفي وقت سابق اليوم، قرر رئيس الجمهورية الفرنسية تعزيز الجنود الموجودين على أرض الواقع وعددهم ١ ٦٠٠ بـ ٤٠٠ جندي إضافي. وسيتم قريبا دعم العملية بقوة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، حسبما قرر وزراء الخارجية الأوروبيون في ١٠ شباط/فبراير. وستسهم العملية إسهاما هاما في الجهود المبذولة من أجل توفير الأمن وحماية المدنيين في منطقة بانغي. ومن المهم للغاية أن تكون القوة الأوروبية في وضع يسمح لها بالانتشار سريعا وأن تتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الإجراءات اللازمة لتقديم المساعدة. ومن الضروري في هذا الصدد أن تشارك الممثلة السامية والأمين العام في إقناع الدول الأعضاء التي ما زالت مترددة بالانضمام إلى هذه القوة. وسيكون من الصعب فهم أي تأخير من قبل الاتحاد الأوروبي.

وحتى الآن، جرى إنقاذ الكثير من الأرواح وتفادي وقوع مجازر كبيرة بفضل القوة الأفريقية التي تدعمها القوات الفرنسية. ومع ذلك، فإننا نواجه حالة من انعدام الأمن العام ناشئة عن انهيار الدولة في أفريقيا الوسطى. فما الذي نحتاجه اليوم في جمهورية أفريقيا الوسطى؟ أولا وقبل كل شيء، ثمة حاجة إلى أموال لكي يعود الموظفون الحكوميون إلى العمل، ولا سيما الشرطة والشرطة شبه العسكرية، تليها وحدات الشرطة الدولية لأن التحدي الذي يجب أن نتصدى له اليوم يتطلب وجود الشرطة أكثر من الجنود. فالجنود لا يمكنهم مكافحة الشغب أو حماية الأفراد.

وفي جميع تلك المجالات ذات الأولوية، هناك دور أساسي يتعين أن يقوم به كل من الأمم المتحدة من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يحتاج إلى تعزيز على نحو ما طلب مجلس الأمن، وفي أقرب وقت ممكن، من خلال عملية لحفظ السلام، والاتحاد الأوروبي من خلال التعاون الكبير الذي يبديه في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهما يعملان معا ومع الأفارقة للسماح لمواطني أفريقيا الوسطى بالعيش في سلام مرة أخرى.

إننا أمام منعطف في إدارة الأزمة في أفريقيا الوسطى. فقد تفادينا أسوأ الاحتمالات ولكن ما زال علينا أن نضع حدا لدورة أعمال العنف العرقية والدينية وأن نمنع البلد من الانزلاق إلى الفوضى. ولكن، كما قال الأمين العام، يجب علينا أن نتصرف بسرعة على الصعيد الأمني؛ وعلى الصعيد السياسي من خلال تشجيع المصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب والتحضير للانتخابات؛ وعلى الصعيد الإنساني. ويتطلب ذلك جهود الجميع وينبغي للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فعل المزيد. وسيتعين عليهما القيام بذلك على وجه السرعة وبصورة واقعية وخلاقة. ونحن نتوقع بثقة أن تفي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بالتزاماتهما في أزمة تتعرض فيها القيم للخطر وتقوم فيها فرنسا بواجبها.

وبخلاف الانتشار الميداني للاتحاد الأوروبي، فإنه يمثل أيضا شريكا قيما للأمم المتحدة في البحث عن حلول دائمة للأزمات الدولية. ففي سوريا، وعلى الرغم من المأزق المستمر في المجلس، يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما ثابتا بالانتقال الديمقراطي ويتكلم عن هذه المسألة بحماس كبير. ومنذ أيار/مايو ٢٠١١، فرض الاتحاد الأوروبي طائفة واسعة من الجزاءات المالية والتجارية الفردية على النظام؛ وقد كان فرضها ضروريا ونحن نشيد بذلك. وبتقديم أكثر من ٦٠٠ مليون يورو في صورة معونات إنسانية، يتصدر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء قائمة داعمي أبناء الشعب السوري، بمن فيهم السوريون في البلدان المجاورة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يجعل وجوده ملموسا بالمساعدة على تفكيك الترسانة الكيميائية السورية عن طريق المساهمة في الصناديق الاستئمانية التي تمول البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي أنشئت لهذا الغرض.

وبالمثل، بشأن المسألة النووية الإيرانية، نشكر الممثلة السامية على ما أبدته من التزام مثالي في العمل مع مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي ٣+٣ من أجل إبقاء الباب مفتوحا للحوار مع طهران. ويرجع الفضل في التقدم الذي شهدناه مؤخرا إلى الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على السواء. وباعتماد خطة العمل المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والتي بدأ تنفيذها في كانون الثاني/يناير، تتضح وجاهة هذا النهج. والحوار ما زال جاريا وسيقوم الاتحاد الأوروبي بدوره كاملا في المساعدة على إيجاد حل طويل الأجل.

وأخيرا، فإن المثل الأعلى للسلام الذي يسعى الاتحاد الأوروبي اليوم إلى نشره خارج حدوده يجري تطبيقه بالفعل في محيطه المباشر. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدوره في قلب القارة الأوروبية: في البلقان، وهي منطقة مزقتها الحروب في الماضي. وبينما وقعت اضطرابات في الأيام الأخيرة في عدد من المدن في البوسنة والهرسك، فإن على الاتحاد أن يواصل جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في ذلك البلد. وبتعزيز الحوار الثنائي بين صربيا وكوسوفو، فإن الاتحاد الأوروبي يتيح لهما الفرصة لتجدا لهما مكانا في فضاء يقع وراء حدودهما. وهذا المنظور وحده سيسمح لهما بطي صفحة الصراع نهائيا.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب قرار اتخذه مجلس أوروبا في كانون الأول/ديسمبر، جرى عقد أول مؤتمر حكومي دولي، والذي فتح مفاوضات انضمام صربيا إلى الاتحاد، في ٢١ كانون الثاني/يناير.

إن صربيا لديها الآن كل ما تحتاجه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ما أن تفي بالشروط اللازمة. وبصورة مماثلة، فقد أُذنَ للمفوضية بالبدء بمفاوضات مع كوسوفو للتفاوض على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

سوف أختتم كلمتي بالقول بأن هذا العمل بالذات الذي قام به الاتحاد الأوروبي قد أدى قبل ثلاث سنوات إلى اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٦٥، والذي ينشئ بأن يكون الاتحاد الأوروبي شريكاً وصديقاً للأمم المتحدة.

إنني إذ أشيد بعمل البارونة كاثرين آشتون طيلة السنوات الأربع الماضية، أريد أيضا أن أشدد على أن الاتحاد الأوروبي أكثر من كونه منظمة إقليمية. إنه ركيزة لنظام دولي متماسك وفعّال. فقد شرعت مجموعة من الدول في شراكة لم يسبق لها مثيل وليس لها نظير.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام والبارونة كاثرين آشتون على بيانيهما وأن أعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الرئاسي الذي أقره المجلس من فوره (S/PRST/2014/4). أود أيضا أن أقرأ السلام على أصدقائنا من بروكسل، البلد التي التقيت أنا وزوجتي فيه. واليوم هو عيد الحب.

توفر جلسة اليوم فرصة للتقييم. لدى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجموعة من الأهداف المشتركة التي تتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين. إن تلك الأهداف التي تحفزها القيم الجوهرية للدمج الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تتجلى أيضا في التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وأريد اليوم أن أركز على ثلاثة مواضيع، وهي: المشاركة الدبلوماسية، والاستجابة إلى الأزمات والقيام بعمل.

أولا، فيما يتعلق بالمشاركة الدبلوماسية، أريد في البداية أن أشيد بالبارونة كاثرين آشتون وأعضاء فريقها الأوسع على الدور الذي قاموا ولا يزالون يقومون به في ملفين هامين للغاية وهما: ملف إيران وملف كوسوفو.

أما في ما يتعلق بإيران، فترحب المملكة المتحدة باتفاق خطة العمل المشتركة بين حكومات مجموعة ٣+٣ وإيران. ومن خلال مكتب الممثلة السامية، قام الاتحاد الأوروبي بدور حيوي في تلك العملية، ونتطلع قدُماً إلى بدء المفاوضات بشأن التوصل إلى حل شامل في الأسبوع المقبل. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الدبلوماسية الماهرة لم تعمل إلا نتيجة الضغط الاقتصادي الذي فُرض على إيران من خلال الجزاءات الدولية. وبغية التفاوض على تسوية شاملة تتطرق إلى جميع جوانب قلقنا العديدة، من الجوهري حالياً الإبقاء على ذلك الضغط.

أما في ما يتعلق بكوسوفو، فقد قام الاتحاد الأوروبي بدور مساعد في تيسير عقد عدة جولات من المحادثات في بروكسل بين رئيسي وزراء كوسوفو وصربيا، وقد أدت تلك المحادثات إلى إبرام الاتفاق التاريخي في ١٩ نيسان/أبريل بشأن تطبيع العلاقات بين البلدين. وكان الاتفاق نتيجة دبلوماسية اتسمت بالمثابرة كما وصفتها من فورها البارونة كاثرين آشتون، وسوف تساعد على إحراز تقدم قاطع في البلدين نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي عملية سيكون لها أثر عميق ودائم على الاستقرار غرب البلقان.

أما في ما يتعلق بالبوسنة والهرسك، فقد أعرب وزير الخارجية بالفعل عن قلقه العميق إزاء العنف الذي شهدناه في الاحتجاجات التي حدثت في الأسبوع الماضي. وينبغي أن تكون الاحتجاجات بمثابة جرس إيقاظ لنا جميعا. ونحتاج إلى جهد دولي كبير لكي نقترب بالبلد أكثر فأكثر نحو الاتحاد الأوروبي ونحو منظمة حلف شمال الأطلسي، والنهوض بمؤسساته وسلامته الإقليمية. إن المملكة المتحدة مستعدة للقيام بدورها، ونفخر بمساهمتنا العسكرية في عملية ألثيا. وتبين الاحتجاجات الأخيرة بوضوح أن الاستقرار غير متوطد

في البوسنة والهرسك ولا تزال ثمة حاجة إلى الحماية التي توفرها قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي.

ثانيا، أريد أن أنتقل إلى مسألة الاستجابة إلى الأزمات. إن الاتحاد الأوروبي ما برح نصيراً قوياً لجهود الأمم المتحدة في الاستجابة لعدد من الأزمات الإنسانية.

أما في ما يتعلق بسوريا، فيعمل الاتحاد الأوروبي حالياً بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة لتقديم الدعم المالي اللازم بسرعة وتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة بشدة اليوم. ومطلوب القيام بجهد دولي أكبر، ونحض الآخرين على رفع مستوى مساهماتهم. فتقديم العون لازم، ولازم على نحو أكثر. غير أن النظام يستخدم حالياً أساليب العرقلة والتأخير لتقويض القدرة على إيصال تلك المساعدة إلى من بحاجة إليها. لذلك، تعمل المملكة المتحدة وشركاؤها في مجلس الأمن بدعم التقدم السريع في التوصل إلى اتفاق على مشروع قرار بشأن الحالة الإنسانية. وبصورة أوسع، لا يزال موقفنا واضحا بشأن الجوانب الأخرى لمرحلة الانتقال. إن الأسد ليس له مستقبل في سوريا. وهذه المسألة ما برح أيضاً موقف الاتحاد الأوروبي حيالها واضحا جدا.

أما في ما يتعلق بالصومال، فترحب المملكة المتحدة بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. إننا متحدون في تأييدنا لصومال أكثر استقرارا وازدهارا، من خلال دعمنا المباشر وغير المباشر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ودعمنا لها بصورة ثنائية. وعلينا أن نكون فخورين بجهودنا. وللمرة الأولى وبعد عقدين تقريباً من التطرف والفقر، أصبح لدى أبناء الصومال أمل في مستقبل أفضل.

غير أن شراكتنا في الصومال تمتد إلى ما هو أكثر من ذلك. فبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ما برحت في قلب الجهود الرامية إلى تخليص الصومال من الظلال الداكنة لحركة الشباب. أن ما يقدمه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من دعم للبعثة قد مكنها من إحراز تقدم حتى عندما بدى ذلك التقدم قبل خمس سنوات غير متصور. وترحب المملكة المتحدة أيضا ببعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، والتي عملت حتى الآن على تدريب أكثر من ٣ ٠٠٠ من أفراد القوات الصومالية، ولا تزال تواصل تقديم الدعم الرفيع المستوى للقوات الوطنية الصومالية. وهذا أمر حيوي، لأنه من خلال دعم القوات الأمنية الصومالية يمكن التوصل إلى حل طويل الأجل للقصص المحزنة جداً في أفريقيا ويمكن أن يكون لأفريقيا مستقبل سعيد.

ثالثا وأخيراً، أتطلع إلى القيام بعمل في المستقبل، وهنا، في أعقاب ملاحظات الأمين العام أريد أن أركّز ملاحظاتي على مكان واحد، أي جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن النشر الوشيك لبعثة الاتحاد الأوروبي سوف يساعد على معالجة الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة بانغي، وكونها تعمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة فإنها ستساعد على وقف زيادة التدهور. إن عنصر الشرطة الذي وصفته البارونة كاثرين آشتون بالغ الأهمية في هذا الشأن، وكذلك التعاون المتين بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة والعديد من المسائل الأخرى التي ذكرها ممثلا نيجيريا وتشاد. لقد عملت المملكة المتحدة بصورة وثيقة مع شركائنا الأوروبيين لكي تضمن بأن ذلك كان ممكناً، وأؤيد بقوة الملاحظات التي أبدتها فرنسا بشأن الحاجة إلى الإبداع والواقعية في المرحلة المقبلة.

في الختام، إن تلك الأمثلة ما هي إلا جزء ضئيل من العمل الهام والواسع النطاق الذي قام به الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بصورة مشتركة في العام الماضي. وهذا يبين الأثر الذي يمكن أن نلمسه عندما نعمل بتضافر ونبدأ من نقطة انطلاق مرتكزة على قِيَم. ستواصل المملكة المتحدة تأدية دور كامل في المنظمتين سعيًا إلى معالجة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سوف أتلو بياني بما أمكنني من السرعة، لأن هذا اليوم يصادف عيد الحب وأنا آخر متكلم.

أولاً، أرحب بكم يا سيادة الرئيس في مجلس الأمن وأشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم بشأن تلك المسألة الهامة. كذلك نعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام بان كي – مون على بيانه الذي أدلى به في وقت سابق. نرحب أيضا بالممثلة السامية، كاثرين آشتون، ونشكرها على بيانها.

إن التحديات الأمنية التي تواجهنا اليوم تبين بجلاء أن التعاون الفعّال بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية يكتسي أهمية فائقة في إدارة الأزمات في أرجاء المعمورة. وفي ذلك الصدد، تقدر جمهورية كوريا أيما تقدير الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكاً موثوقاً ومسؤولاً يقدم مساهمات كبيرة في عمل مجلس الأمن. إن ما لدى الاتحاد الأوروبي من خبرة طويلة في مجال الوساطة وتَدَبُر الصراع يمَكِن من تأدية دور رئيسي في صون السلم والأمن الدوليين.

إن دور الاتحاد الأوروبي في إحلال السلام والأمن في منطقة البلقان جدير بالثناء الكبير. فالاتفاق التاريخي الذي توصلت إليه بلغراد وبريشتينا في نيسان/أبريل ٢٠١٣ كان شهادة قوية على مساهمة الاتحاد الأوروبي في عملية السلام في المنطقة. ونود أن نشكر الممثلة السامية آشتون على جهودها الدؤوبة في تيسير تلك العملية. إن صربيا وكوسوفو تقفان الآن عند منعطف حاسم في طريقهما نحو تطبيع العلاقات. ونتطلع إلى الجانبين لمضاعفة جهودهما في ترسيخ ما حققاه من تقدم بشق الأنفس، ونشجع الاتحاد الأوروبي على مواصلة انخراطه النشط على تلك الجبهة .

إن المفاوضات النووية مع إيران تمثل مجالاً آخر يقوم فيه الاتحاد الأوروبي بدور محوري. ونشيد بجهود الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى الاتفاق المؤقت بين حكومات مجموعة ٣+٣ وإيران وتنفيذ ذلك الاتفاق.

إننا نتطلع إلى أن تغتنم إيران ذلك الزخم، وأن تنفذ بشكل كامل التدابير الواردة في خطة العمل المشتركة، وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل أيضا أن يؤدي التقدم المستمر إلى التوصل إلى حل نهائي للمسألة النووية الإيرانية، وأن يكون لذلك، تأثير إيجابي على باقي قضايا عدم الانتشار العالقة.

ويبرز الدور البناء للاتحاد الأوروبي أيضا من خلال تجاوز إسهامه للحدود الإقليمية. لقد أظهر الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى مرة أخرى، شراكته مع الأمم المتحدة فيما يخص معالجة الأزمة الخطيرة هناك. إننا نرحب بحقيقة اشتراك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية الأوروبية في تنظيم مؤتمر للمانحين، تعهد خلاله المانحون بتخصيص ما يناهز ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أن نشر قوات الاتحاد الأوروبي بموجب القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤) سيزيد من تعزيز الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق الاستقرار فورا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إننا نقدر أيضا دور الاتحاد الأوروبي في مجال تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية في منطقة الساحل، بما في ذلك مالي. ومن أجل ضمان تحقيق تقدم في اتجاه التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، فإن التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة سيكون أساسيا.

وبالمثل، فيما يتعلق سوريا، فإننا نقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في مجال تقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري وفيما يخص تشجيع التوصل إلى حل سياسي لتلك الأزمة .

أود أن أختتم بالإعراب عن دعم كوريا للدور الفعال الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في مجال صون السلم والأمن،

ويحدونا الأمل في أن تستمر الشراكة الوثيقة بين المجلس والاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مرة أخرى، البارونة كاثرين أشتون على حضورها هنا اليوم. وبما أنه من المرجح أن تكون هذه هي آخر إحاطة إعلامية تقدمها للمجلس، اسمحوا لي أن أشكرها على إسهامها الشخصي في بناء السلام وتحقيق الأمن في جميع أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص على جهودها في مجال التعاون مع الأمم المتحدة.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.